نحو فعالية دور منظمات المجتمع المدنى في السياسات العامة بالدول النامية

أ.م.د. أحمد أحمد زهران فرغلى

الأستاذ المساعد للإدارة العامة- بمعهد أكتوبر العالى للاقتصاد ٦ أكتوبر- جيزة

المستخلص:

تتناول هذه الدراسة منظمات المجتمع المدنى ومحددات ومؤشرات فعالية دورها فى عملية صنع وتنفيذ وتقييم السياسات العامة؛ والتعرف على المشكلات والمعوقات التى تواجهها منظمات المجتمع المدنى فى سبيل أداء دورها فى السياسات العامة؛ واقتراح أساليب محددة لإصلاح الخلل فى مكونات ونمط تفاعل منظمات المجتمع المدنى مع البيئة المحيطة لرفع كفاءة وفعالية تعبئة الموارد المتعددة للسياسات العامة كأساس لتحسين هذه السياسات بما يؤدى لتحقيق التنمية في الدول النامية عموما.

كلمات مفتاحية: المجتمع المدنى- السياسات العامة- محددات الفعالية- الدول النامية- المناهج التقليدية والجديدة فى السياسات العامة.

Towards the effective role of civil society organizations in Public policies off the developing countries

Prof. Dr. Ahmed Ahmed Zahran Farghaly
Assistant Professor of Public Administration- October Higher Institute of Economics, October 6- Giza

Abstract:

This study deals with civil society organizations and the determinants and indicators of the effectiveness of their role in the process of making, implementing and evaluating public policies. Identifying the problems and obstacles that civil society organizations face in order to perform their role in public policies. Proposing specific methods to correct the defect in the components and pattern of interaction of civil society organizations with the surrounding environment to raise the efficiency and effectiveness of mobilizing multiple resources for public policies as a basis for improving these policies in a way that leads to achieving development in developing countries in general.

Keywords: civil society- public policies- determinants of effectiveness- developing countries- traditional and new approaches in public policies.

(ISSN: 2536 - 9555)

مقدمة:

تمارس منظمات المجتمع المدنى في عملية صنع وتنفيذ وتقييم السياسات العامة في الدول النامية مجموعة من الوظائف ذات الطبيعة المرفقية والخدمية ووظائف إنتاجية ووظائف محلية إقليمية، وتنامى دور هذه المنظمات بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق واندلاع عدة ثورات في بعض الدول العربية فيما أطلق عليه "ثورات الربيع العربى"؛ وظهور توجهات أيديولوجية جديدة فى حقل السياسات العامة عمادها تكثيف مشاركة منظمات المجتمع المدنى للحكومات فى صنع وتنفيذ وتقييم السياسات العامة فيما يعرف بفكر "اللامركزية أو الفيدرالية". وتواكب مع ماسبق؛ قيام كثير من المنظمات الدولية المعنية والمتخصصة فى التنمية ومنها: البنك الدولى وصندوق النقد الدولى والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، والبنك الأفريقى للتنمية والبنك الآسيوى للتنمية وبنك التنمية الجديدة بدعوة الدول النامية لدمج وإشراك منظمات المجتمع المدنى في كافة عمليات ومراحل السياسات العامة الموجهة للمستوى المركزى وأيضا تك المعنية بالمشروعات التنموية المحلية ذات المردود الاجتماعى المباشر على حياة المواطنين.

لذا فإن دور منظمات المجتمع المدنى فى صنع وتنفيذ وتقييم السياسات العامة دور حيوى وهام لا يستطيع أى نظام سياسى حديث الاستغناء عنه؛ ومن هذا المنطلق تأتى أهمية دراسة وتحليل مؤشرات وفعالية مشاركة منظمات المجتمع المدنى فى صنع وتنفيذ وتقييم السياسات العامة؛ والتعرف على المشكلات والمعوقات التى تواجهها هذه المنظمات فى سبيل أداء دورها فى السياسات العامة؛ واقتراح أساليب محددة لإصلاح الخلل فى مكونات ونمط تفاعل هذه المنظمات وزيادة مشاركتها في السياسات العامة الموجهة للمواطنين في البيئة المحيطة؛ مع العمل أيضا على رفع كفاءة وفعالية هذه المنظمات في تعبئة الموارد المطلوبة لها كأساس للتنمية فى الدول النامية عموما وفى الدول العربية فى مرحلة مابعد ثورات الربيع العربى بصفة خاصة.

المشكلة البحثية وتساؤلات الدراسة:

تتمثل المشكلة البحثية لهذه الدراسة فى أن "**هناك غياب لدور منظمات المجتمع المدنى فى صنع وتنفيذ وتقييم السياسات العامة؛ الأمر الذى أدى إلى عدم تلبية**

الاحتياجات الخاصة لكثير من فئات المجتمع والمواطنين من السياسات العامة على النحو الأمثل". وتنبع من هذه المشكلة عدة تساؤلات فرعية أبرزها:

- ماهى أسباب ودوافع زيادة دور منظمات المجتمع المدنى في عملية صنع وتنفيذ وتقييم السياسات العامة في الدول النامية عموما وفى مصر بصفة خاصة؟.
- ما هى صور وأنماط مشاركة منظمات المجتمع المدنى في السياسات العامة، وهل يختلف دورها من نظام سياسى لآخر وفقا لشكله ونمطه؛ وماهو دور الإطار التشريعى المنظم لمشاركتها في السياسات العامة بما يتضمنه من مواد دستورية وقوانين وسياسات ولوائح منظمة للعمل التنفيذي والإدارى لهذه المنظمات في الدول النامية عموما؟.
- ماهى آليات التنسيق المشترك بين الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية وبين منظمات المجتمع المدنى على المستوى المركزى والمستوى الإقليمى المحلى فيما يتعلق بعملية صنع وتنفيذ وتقييم السياسات العامة؟ وماهى أدوات الرقابة وفض الخلاف والنزاع بينهما؟.
- ماهى مصادر التمويل المتاحة لمنظمات المجتمع المدنى للقيام بمهامها فى صنع وتنفيذ وتقييم السياسات العامة على المستوى المركزى وفى المناطق المحلية بالدول النامية؟.
- ماهى المعوقات والمشكلات التى تواجهها منظمات المجتمع المدنى فى أداء وظائفها المتعلقة بالسياسات العامة؟ وماهى أنسب المداخل لإصلاح أوجه القصور ومقترحات العلاج المتعددة فى المجالات: التشريعية؛ والتمويلية؛ والبشرية؛ وحدود وأنماط العلاقة مع الحكومة المركزية وكذلك مع الأجهزة والمؤسسات المحلية اللامركزية؟.

الاقترابات البحثية للدراسة:

على الرغم من أن هناك عدة اقترابات بحثية لدراسة مؤسسات ومنظمات المدنى، إلا أن اقتراب تحليل النظم، والاقتراب القانونى/المؤسسى، والاقتراب المقارن يعد– من

(ISSN: 2536 - 9555)

وجهة نظر الباحث– الأنسب لدراسة فعالية هذه المنظمات والمؤسسات فى صنع وتنفيذ وتقييم السياسات العامة فى الدول النامية. وفيما يلى بيان بكيفية استخدام وتوظيف هذه الإقترابات فى الدراسة:

أ- **اقتراب تحليل النظم:** تنطلق الدراسة فى استخدامها لهذا الاقتراب من النظر إلى منظمات المجتمع المدنى كنسق مشارك ومساند ومكمل لمؤسسات النظام السياسى، وهذا النسق يتضمن مدخلات تشمل: الإطار القانونى والتنظيمى لتلك المؤسسات وطبيعة العضوية فيها وتشكيلها، والهيكل التنظيمى لها والموارد المالية والبشرية لها. وعملية التفاعل بين المحيط والنظام: أى العملية التى تتميز باستلام مؤسسات ومنظمات المجتمع المدنىالمسببات المرسلة من محيطها الخارجى والذى يتمثل فى رؤى ومواقف: السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية وكذلك الأجهزة المحلية ووسائل الإعلام من هذه المؤسسات. بينما تشمل المخرجات مجموعة السياسات والبرامج والخطط والقرارات التى تصدر عن هذه المؤسسات ومدى اختلاف هذه المخرجات من مؤسسة لأخرى من مؤسسات ومنظمات المجتمع المدنى وفقا لمجال ونشاط والنطاق الجغرافى لعمل كل منها في الدول النامية محل الدراسة، وأسباب ذلك.

ب- **الاقتراب القانونى/ المؤسسى:** هو اقتراب يركز على مؤسسات ومنظمات المجتمع المدنى التى تشكل أهم المؤسسات المشاركة في السياسات العامة في النظم السياسية للدول النامية، وبطريقة تشكيل هذه المؤسسات والقواعد المنظمة والعوامل المؤثرة فى فاعليتها. ويعنى هذا المنهج بدراسة عدد من الأبعاد منها الهدف من تكوين هذه المؤسسات، وكيفية تجنيد الأعضاء فيها، والوحدات الداخلية بها، وعلاقة هذه المؤسسة بغيرها من المؤسسات والأجهزة المركزية والمحلية فى الدولة، والإطار القانونى المنظم لعملها، وثقل المؤسسة النسبى فى النظام السياسى، وتوزيع الأدوار داخلها والتغير المؤسسى، وحدود تأثير المؤسسة فى المجتمع. ويعتمد هذا الاقتراب على توظيف الوثائق والمصادر القانونية والتى من أبرزها الدساتير والقوانين واللوائح التنفيذية والإجرائية المقننة لعمل وأهداف ووظائف هذه المؤسسات

على المستويين المركزى و المحلى، لذا فإن استخدام هذا المنهج يصبح أمراً لا غنى عنه فى هذه الدراسة.

جـ- الاقتراب المقارن: سيتم توظيف هذا الاقتراب فى الدراسة من خلال عقد مقارنات بين مؤسسات ومنظمات المجتمع المدنى فى عدد من الدول النامية تتناول الهيكل والبنية التنظيمية والإطار القانونى والاستقلال المالى والإدارى لهذه المؤسسات فى الدول محل الدراسة وتأثيرها على فعالية هذه المؤسسات فى صنع وتنفيذ وتقييم السياسات العامة بها. ولضمان توظيف هذا الاقتراب فى الدراسة روعى فى اختيار منظمات ومؤسسات المجتمع المدنى في الدول النامية عدة اعتبارات من أهمها: تباين أنماط النظم السياسية فى تلك الدول وكذلك تنوع أشكال الحكم فيها (النظم الرئاسية، والنظم البرلمانية)، وكذلك تباين التشريعات الحاكمة لهذه المؤسسات فى كل منها من حيث تشكيل هذه المنظمات والمؤسسات والسلطات والصلاحيات الممنوحة لها فى السياسات العامة، مما انعكس على أداء هذه المنظمات والمؤسسات فى تأديتها لدورها فى عملية صنع وتنفيذ السياسات العامة.

تقسيم الدراسة: تنقسم هذه الدراسة إلى أربعة أقسام وخاتمة: يتضمن القسم الأول فيها تعريفا بالمفاهيم والمصطلحات الرئيسية فى الدراسة وعرضا مختصراً لمؤشرات قياس فعالية مؤسسات ومنظمات المجتمع المدنى فى صنع وتنفيذ وتقييم السياسات العامة؛ بينما يتناول القسم الثانى أنماط مشاركة ودور منظمات المجتمع المدنى في صنع وتنفيذ وتقييم السياسات العامة في نظم الحكم والإدارة المركزية ونظم الحكم والإدارة اللامركزية أو الفيدرالية المحلية؛ بينما يخصص القسم الثالث لعرض تجارب ومجالات عمل منظمات المجتمع المدنى المحلية فى صنع وتنفيذ السياسات العامة في بعض الدول النامية ومصر؛ ويعرض القسم الرابع لمحددات منظمات المجتمع المدنى فى القيام بمهام صنع وتنفيذ وتقييم السياسات العامة في مصر؛ أما الخاتمة تقدم بعض المقترحات الإصلاحية لزيادة دور ومشاركة منظمات المجتمع المدنى في عملية صنع وتنفيذ وتقييم السياسات العامة في مصر في الأجلين القصير والمتوسط.

(ISSN: 2536 - 9555)

أولا: مصطلحات ومفاهيم الدراسة ومؤشرات قياس الفعالية:

١- **تعريف مفاهيم ومصطلحات الدراسة:** تشتمل الدراسة على عدة مفاهيم ومصطلحات يتعين الوقوف عندها لتعريفها وتمييزها عن مصطلحات ومفاهيم تختلط بها؛ **ومن أبرز هذه المصطلحات والمفاهيم مايلى:**

أ- مفهوم السياسات العامة:

يذهب بعض الدارسين إلى أن السياسة العامة هى ما تقوم به الحكومة أو ما تعتزم القيام به لحل مشكلة عامة تواجه المجتمع بهدف توفير الحاجات المطلوبة التى ينشدها المجتمع، فهى جهد منظم يهدف الى تحليل وفهم وتقييم الكيفية التى تمارس بها الحكومة دورها لخدمة المجتمع ورعاية مصالحه من ناحية، وتحسين مستوى كفاءة الأداء الحكومى من جهة أخرى[١]. وتشتمل السياسات العامة على عدة أبعاد أهمها[٢]: ١) البعد السياسى؛ والذى يتمثل فى كون السياسات العامة نتاج قرار إرادة سياسية، سواء صدر عن فرد أم مجموعة من الأفراد. ٢) البعد الاجتماعى؛حيث تهدف السياسات العامة إلى توزيع الموارد المعبأة فى المجتمع؛ فالثروة والسلع والخدمات وكل الموارد المادية تشكل نقطة التقاء المصالح بين مجموعة من الفاعلين والفئات الاجتماعية كالنقابات أو منظمات أرباب العمل. ٣) البعد الاقتصادى والمالى. يتوقف التنفيذ المادى لكل سياسة عامة على ما يرصد من موارد مالية تهدف إلى إنجاح وتنفيذ هذه السياسة، وكثيرا ما تبرر الحكومات عجزها عن مواجهة المشاكل التى تعترض تطبيق برامجها بنقص الاعتمادات المالية، ومن ثم عدم توفرها على الوسائل التى توصل إلى تحقيق أهدافها.

---

(1) **10- Mark Robinson,, From Old Public Administration to the New Public Service Implications for Public Sector Reform in Developing Countries, UNDP Global Centre for Public Service Excellence,** Singapore. 2015. Pp. 3-17.

(2) MICHAEL MORAN, MARTIN REIN, and ROBERT E. GOODIN, The Oxford Handbook of PUBLIC POLICY, Oxford University Press Inc., New York. First published 2006. PP. 189-192.

وقد أناطت الكثير من دساتير دول العالم حتى نهاية عقد التسعينيات من القرن العشرين بالحكومات منفردة مهام وضع وتنفيذ السياسات العامة وما تقتضيه من إجراءات سن القوانين واللوائح ومحاولة تطبيقها، وتقديم الخدمات العامة للمواطنين، وتحقيق الاستقرار الاقتصادى وحل الأزمات(٣). وقد أدى التوسع فى أنشطة الحكومات وتغيير حاجات الناس الى زيادة التعقيد فى المكونات والمستويات الادارية بالشكل الذى جعل إدارتها يتطلب المزيد من المهنية والتخصص والمرونة واللامركزية والتنفيذ غير المباشر وهو ما يتوفر فى منظمات المجتمع المدنى التى تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة التى تمكنها من العمل ضمن نطاق الرقعة الجغرافية (المحافظة، الإقليم) التى تقع فى نطاق مسئوليتها؛ وبالتالى تنفيذ السياسات العامة وتقديم الخدمات وبما يتلائم مع عملية صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة للدولة وتتوافق مع مواد الدستوروكافة التشريعات المنظمة لعمل منظمات المجتمع المدنى(٤).

ب- مفهوم منظمات المجتمع المدنى:

اعتمد كثير من المتخصصين والباحثين والمنظمات الدولية على تبنى تعريف واسع لمؤسسات ومنظمات المجتمع المدنى.... **ومن هذه التعريفات:**

- تعريف الاتحاد الأوربى الذى ذهب إلى أن المجتمع المدنى عموما والجمعيات والمؤسسات الأهلية على وجه الخصوص الذى يضم إلى جانب الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية كلاً من المنظمات النقابية ومنظمات أصحاب الأعمال،

(3) Lucia Vesnic-Alujevic, Eckhard Stoermer, Jennifer-Ellen Rudkin, Fabiana Scapolo, In collaboration with Lucy Kimbel, The **Future of Government 2030+: A Citizen Centric Perspective on New Government Models**, the Joint Research Centre (JRC), the European Commission's science and knowledge service, Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2019. https://ec.europa.eu/jrc**. PP.9-60.**

(4) International IDEA resources on Constitution Building, **A *Practical Guide to Constitution Building:* Decentralized Forms of Government**, International Institute for Democracy and Electoral Assistance (International IDEA), Stockholm, 2011. Website: www.idea.int.PP. 1-39.

(ISSN: 2536 - 9555)

والجمعيات المهنية، والمنظمات الإنسانية، والمنظمات الأساسية– هو الذى يشجع على مشاركة المواطنين في الحياة المحلية والبلدية، ويستهدف تعويض عجز هيئات الاتحاد الأوروبي ونشاطاتها وتأثيرها على حياة المواطنين اليومية، من خلال ما يقدمه من اقتراحات، أو ما يقوم به من ضغوطات على هذه الهيئات بقصد اتخاذ قرارات تستجيب لمتطلبات هؤلاء المواطنين وتلبي تطلعاتهم واحتياجاتهم[٥].

- أما البنك الدولي فيعتبرها مجموعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية والتي لا تهدف إلى الربح، ولها وجود في الحياة العامة، من خلال دورها في التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو آخرين، بناءً على اعتبارات أخلاقية، أو ثقافية، أو علمية، أو دينية، أوخيرية. وقد قام أحد الخبراء فى البنك الدولى بوصف هذه الجمعيات أو المنظمات غير الحكومية بأنها الساحة التي تجتمع فيها الشعوب من أجل السعي وراء مصالحها المشتركة– ليس بهدف الربح أو ممارسة السلطة السياسية، ولكن لأنه يهتم باتخاذ إجراء جماعي في ساحة العمل العام[٦].
- وقد توافقت الدكتورة أماني قنديل مع التعريف السابق حيث ترى أن هذه الجمعيات أو المنظمات غير الحكومية تعبر عن "مجمل التنظيمات الاجتماعية التطوعية غير الحكومية، التي ترعى الفرد وتعظم من قدراته على المشاركة في الحياة العامة، وتقع مؤسسات المجتمع المدني في مكان وسيط من مؤسسات الدولة والمؤسسات الموروثة"، ويستثني التعريف العلاقات القائمة على أسس أسرية أو عشائرية وهي ما تشير له بغير الإرثية[٧].

---

[٥] د. محمد أمين الميداني، المجتمع المدني: مقاربة أوروبية، الحوار المتمدن، عدد يوليو ٢٠٠٩، ص ص.١٧–١٩.

[٦] البنك الدولى، **قضايا وخيارات لتحسين المشاركة بين البنك الدولي ومنظمات المجتمع المدني**، نيويورك، مارس/ آذار ٢٠٠٥، ص ص١٨–١٧. كما يمكن تحميل هذه الدراسة من على موقع البنك على شبكة الإنترنت: http://www.worldbank.org/civilsociety

[٧] د. أمانى قنديل (محرر)، **مؤشرات فاعلية منظمات المجتمع المدني**،، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، ٢٠١٠.ص ص.١٨–٢١. وكذلك: د. أمانى قنديل (محرر):

ويمكننا التعويل والاعتماد فى تعريف المنظمات والجمعيات الأهلية على التشريعات المصرية فى هذا الشأن– والتى التزمت بالمحاور والعناصر الرئيسية فى التعريفات السابقة، حيث تعرف الجمعية وفقا للقانون السابق لعمل الجمعيات والمؤسسات الأهلية في مصر وهو القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بأنها "كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعيين، أو أشخاص اعتبارية، أو منهما معاً. لا يقل عددهم في جميع الأحوال عن عشرة، وذلك لغرض غير الحصول على ربح مادي"[٨]. وهو ذات التعريف تقريبا الذى أخذ به المشرع المصرى فى القانون الجديد للجمعات والمؤسسات الأهلية فى مصر– وهو القانون رقم٧٠ لسنة ٢٠١٧ والصادر فى ٢٤ مايو ٢٠١٧؛ بشأن تنظيم عمل الجمعيات وغيرها من المؤسسات العاملة فى مجال العمل الأهلى حيث جاء فى المادة الأولى فيه أن الجمعية هى "كل جماعة ذات تنظيم مستمر، يتم تأسيسها وفقا لأحكام هذا القانون، وتتألف من أشخاص طبيعة أو اعتبارية مصرية أو منهما معا، بحد أدنى عشرة أشخاص، وتهدف إلى ممارسة العمل الأهلى". بينما عرف القانون فى المادة ذاتها المؤسسة الأهلية بأنها " شخص اعتبارى مصرى ينشأ بتخصيص شخص أو أكثر من الأشخاص الطبيعية أو الاعتبارية أو منهما معا ما لا يقل عن عشرة آلاف جنيه عند التأسيس لتحقيق غرض من أغراض العمل الأهلى دون استهداف الحصول على ربح أو منفعة ما".

غير أن هذا القانون قد قصر أغراض إقامة وانشاء الجمعيات والمؤسسات الأهلية فى المادة ١٤ منه على ميادين التنمية الاجتماعية حيث نص على أن: "تعمل الجمعيات على تحقيق أغراضها فى ميادين التنمية والرعاية الاجتماعية وذلك لتنمية المجتمع، وفقا لخطة الدولة واحتياجاتها التنموية وأولوياتها. ولا يجوز حظر مباشرة أى نشاط مما تقدم إلا إذا ورد بالمخالفة لشروط التأسيس أو أهداف الجمعية، أو تعلق

"**المجموعات التنموية الأهلية: مبادرات رائدة للمنظمات الأهلية العربية في مكافحة الفقر**.....مرجع سابق، ص ص.٢٧–٢٨

[٨] الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، قانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية، القاهرة، ٢٠٠٢. ص.٨.

(ISSN: 2536 - 9555)

بالأنشطة السياسية أو الحزبية أو النقابية وفقا للقوانين المنظمة لها"[٩]، وهو ما يعد تقييدا لميادين وأنشطة عمل الجمعيات والمؤسسات الأهلية مقارنة بالقانون السابق والمعايير الدولية فى هذا الشأن.

– ووفقا للتعريفات السابقة، فإن هناك فى رأينا أربعة مقومات أساسية يتعين توافرها فى المنظمات والجمعيات الأهلية هى: الفعل الإرادي الحر أو التطوعي، والتواجد في شكل منظم، وقبول التنوع والاختلاف بين الذات والآخرين، وعدم السعي للوصول إلى السلطة، وتقديم خدمات ذات طابع اقتصادى واجتماعى وثقافى وسياسى يحتاجها المجتمع.

ثانيا: عوامل تزايد دور منظمات المجتمع المدنى ووظائفها فى السياسات العامة

١– أسباب وعوامل زيادة دور منظمات المجتمع المدنى في السياسات العامة:

يتعين التنويه إلى أن زيادة دور المنظمات والجمعيات الأهلية فى عملية الحد من الفقر وتعزيز التنمية فى الدول النامية، قد عضد منها عدة عوامل هامة من أبرزها:

أ– بزوغ وانتشار ظاهرة العولمة بأبعادها وقيمها السياسية والاقتصادية والمجتمعية:

ظل التركيز الأكاديمى طوال الفترة الزمنية الممتدة من أوائل القرن العشرين حتى بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين منصبا في دراسته للسياسات العامة على ارتباطها العضوى فقط بالدولة أو النظام بمفهومه التقليدي حيث تعد السياسات العامة من الوظائف الأساسية التي تقوم بها الأنظمة السياسية في إطار تعاملها وإدارتها للقضايا والشئون المطروحة في بيئتها الداخلية. غير أن التركيز والتصور الشائع فى هذا الحقل العلمي الحديث النشأة، شهد تحولا شاملا وثوريا في بداية عقد التسعينات من القرن العشرين عقب تفكك وانهيار الاتحاد السوفيتي السابق وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على إدارة وتسيير شئون وقضايا النظام العالمى الجديد

[٩] تم الإطلاع على القانون فى: الجريدة الرسمية، عدد (٢٠ مكرر "و")، ٢٤ مايو ٢٠١٧، وتم الوصول إليه أيضا على موقع فيتو جيت: http://www.vetogate.com/2729764

في إطار الأحادية القطبية[١٠]، وبروز دور الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية وتعاظم نمط الاعتماد المتبادل بين الدول في إطار منظمة التجارة العالمية؛ علاوة على انتشار واستحداث وسائل الاتصال الجديدة؛ بالإضافة إلى تزايد معدلات التطور التكنولوجى وبروز أنماط جديدة من الصناعات عالية التكنولوجيا؛ بالإضافة إلى ظهور قضايا ذات الاهتمام العالمي على المستوى السياسي كالتكتلات والتحالفات الدولية من أجل مكافحة الإرهاب والأمراض وحماية البيئة[١١]، كل هذه القضايا وأخرى أدت إلى ظهور توجهات جديدة في دراسة وتحليل و صناعة السياسات العامة وتحويلها من سياسة عامة خاصة بنظام سياسى تقليدى إلى سياسة عامة تتداخل وتتشابك في صياغة خياراتها عدة فواعل داخلية وخارجية، الأمر الذي كان له بالغ الأثر على محتوى وصناعة السياسات العامة في الدول النامية ايجابا رغم غلبة الطابع السلبي على الايجابي نظرا للهيمنة الدول الكبرى على توجيه الخيارات السياسية للدول النامية وسياساتها العامة على النحو الذي يخدم مصالحها[١٢].

وتواكب مع ظاهرة العولمة توجه جديد يقوم على رفض انفراد الدولة بإدارة وتنفيذ السياسات العامة ووجوب مشاركة أطراف وعناصر أخرى مع الدولة وأجهزتها الرسمية من أبرزها منظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص؛ فيما يطلق عليه سياسات

---

(10) **Colin Hay**,"Globalization and Public Policy"**, in:** MICHAEL MORAN, MARTIN REIN, and ROBERT E. GOODIN, **The Oxford Handbook of PUBLIC POLICY,** Oxford University Press Inc., New York. First published 2006. PP.581- 587

(11) Robert E. Goodin, Martin Rein & Michael Moran, " The Public and its Policies", in:**:** MICHAEL MORAN, MARTIN REIN, and ROBERT E. GOODIN, **The Oxford Handbook of PUBLIC POLICY,** Oxford University Press Inc., New York. First published 2006. PP.193-198.

(١٢) سالم أقاري؛ العولمة وصنع السياسات العامة في الدول النامية؛ **المجلة الجزائرية للسياسة العامة**؛ المجلد ٤؛ العدد ١. ٢٠١٦. ص ص. ١٦٤-١٩٠.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/35172

(ISSN: 2536 - 9555)

"المشاركة" أو "التشبيك" والذى يرتكز على توثيق التعاون بين الدولة والشركاء الجدد في عملية التنمية والسياسات العامة في الدول عامة؛ **وذلك** باعتبار أن السياسات العامة تمثل الدائرة المركزية التي تهم المواطن والمستفيد بشكل مباشر من آثار هذه السياسات. من خلال القطاعات التي تعنى بتحقيق الأمن المجتمعي بما يضمه من: صحة، إسكان، تعليم، غذاء، طرقات، مواصلات، أمن، رفاه اقتصادي واجتماعي...)؛ ومن خلال التنسيق والتعاون الوثيق بين الفواعل المختلفة في صناعة السياسات العامة ومنها منظمات المجتمع المدنى على مستوى البيئة الداخلية والخارجية للنظام السياسي للدول المتقدمة والنامية على حد سواء[١٣].

ب- **التحديث والتطور في علم السياسات العامة وودمج منظمات المجتمع المدنى في عملية صنع وتنفيذ السياسات العامة إلى جانب الدولة:** يعد موضوع التغير في علم السياسات أو السياسة العامة منذ أوائل عقد التسعينيات في القرن العشرين حاضراً بكثرة واستمرار في الخطاب السياسي الإعلامي وفي أدبيات العمل العام، مع اختلاف في الموقف بين رجال السياسة ومحللي السياسات العامة فيما يخص وجود التغير وانعدامه. فرجل السياسة يقدم في الغالب وجه التغير في السياسة العامة ويكثر من استخدام الألفاظ الدالة عليه مثل الإصلاح والقطيعة والتحويل والمراجعة والتقويم وغيرها. والأمر مختلف من الناحية النظرية والعلمية، فإن التفسيرات الأولى خاصة ركزت على ظواهر الجمود والسكون في السياسات العامة وأكدت أن التغير فيها نادر قليل أو أنه منعدم تماما، مع بيان العقبات المانعة من تغير العمل العام. إلا أن الملاحظ أيضا أن بعض السياسات العامة يتغير من حين لآخر، فلابد إذاً أن هناك عوامل تسمح في ظروف معينة بتجاوز موانع التغير وبتحويل سياسة عامة معينة[١٤].

---

[١٣] مسعود البلي؛ التشبيك ودوره في فاعلية السياسات العمومية: الجزائر أنموذجاً؛ مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية؛ المجلد ٦؛ العدد ٢. ٢٠١٩. ص ص. ٤٣-٦١.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/88932

[١٤] بلحاج صالح؛ مسألة التغير في السياسات العامة؛ المجلة الجزائرية للدراسات السياسية؛ المجلد ١؛ العدد ٢؛ ٢٠١٤. ص ص ٧٢-٨٤.

كما زادت التطورات والتحولات الدولية المعاصرة من التحديات التي تواجهها دراسات السياسات العامة في ظل بيئة دولية تتميز باتساع ظاهرة العولمة بمختلف مجالاتها وذلك خاصة بالنسبة للدول النامية. وقد توصلت عدة دراسات علمية لحقل السياسات العامة الى مجموعة من النتائج المتعلقة بضرورة تحديث وتجديد دراسة السياسات العامة مع العناية بدراسة العوامل/ والفواعل الجديدة ومنها تأثير البعد الدولي في هذه السياسات الوطنية؛ وكذا ضرورة الاهتمام بالدراسات الميدانية في هذا الحقل في الدول النامية التي تتمتع بخصوصيات تجعل من دراسة السياسات العامة فيها مع ضرورة استخدام الأدوات المنهجية المختلفة والمستوردة عن دراسات وأبحاث تتعلق بالسياسات العامة في الدول الغربية؛ مع العناية بإرساء الأسس المنهجية وطرائق البحث العلمى التي تتوافق وواقع السياسة العامة في هذه الدول[١٥].

علاوة على ما سبق اهتمت كثير من الدراسات المعنية بتحليل تداعيات ظاهرة العولمة على حقل السياسات العامة بمعالجة موضوع السياسات العامة التشاركية؛ باعتبار أنها عملية تفاعل بين مختلف القوى المشكلة للمجتمع، فضلا عن أن صناعة السياسات العامة في الوقت الراهن ليست مجرد معالجة للمشاكل الاجتماعية المترتبة عن قيام أو عدم قيام الحكومة بأدوارها فقط، وإنما إحدى غاياتها الأخرى هي ضمان استقرارواستمرارية مؤسسات النظام ككل، وتحقيق التنمية بمختلف أبعادها عبر توزيع أكثر توازنا للسلطات؛ علاوة على قيامها على ثقافة المشاركة باعتبارها النمط الأكثر نجاحا؛ وكونها تمكّن الفواعل الأخرى من غير الدولة لاسيما منظمات المجتمع المدنى من نقل العملية السياسية إلى مستوى العمل المؤسسي؛ بالإضافة على ترسيخ قيم

---

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/16438

[١٥] رانجة زكية؛ الاتجاهات الحديثة في دراسة السياسات العامة في ظل التحولات الدولية؛ مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية؛ المجلد ٦؛ العدد ٣؛ ٢٠٢٢. ص ص. ١٦١٨-١٦٣٦.

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/180589

(ISSN: 2536 - 9555)

الحوكمة الرشيدة في الدول النامية وبما يسهم في تحقيق أهداف التنمية، كهدف وأولوية للسياسات العامة[١٦].

وتواكب مع التوجهات السابقة؛ استحداث منظومة دولية جديدة فى الحكم والإدارة أطلق عليها عدة مسميات من بينها: الحوكمة؛ والحكم الصالح؛ والحكم الرشيد؛ والحكمانية؛ وهى جميعها مرادفات للمصطلح الانجليزى good governance. وقد أثار استحداث هذه المنظومة الكثير من الجدل في الدراسات الأكاديمية حول مستتبعات التحول في أسلوب الحكم نحو الحوكمة؛ من حيث تناول علاقات الدولة بالمجتمع التي تبعد عن مركزية أو محورية دور الدولة وإدارة شئون المجتمع من أعلى إلى أسفل. هذا التحول في الدراسات الأكاديمية كان مصحوبًا بمناهج جديدة تم تفعيلها في التجارب الدولية بحيث تضمن فيها المشاركة المجتمعية لمنظمات المجتمع المدنى توفير الشرعية للعملية الديمقراطية وتضمن المساءلة في العمليات اليومية لصنع القرار وزيادة مستوى القبول لمخرجات تلك العمليات.

جـ- تبنى المنظمات الدولية على الساحة العالمية لهذه المنظمات كأحد آليات الإصلاح الشامل فى الدول الاستبدادية: بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتى السابق وانفراد الولايات المتحدة بإدارة قضايا السياسات العالمية العالمية ووقوع حوادث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١، حيث قامت الولايات المتحدة على سبيل المثال بطرح مفهوم "مشاركة منظمات المجتمع المدنى عموما والجمعيات والمؤسسات الأهلية على وجه الخصوص فى قيادة التنمية" ضمن مبادرة مشروع الشرق الأوسط الكبير[١٧].

---

[١٦] عبد العزيز عقاقبة و مسعود البلي؛ توزيع السلطة من منظور السياسات العامة التشاركية؛ مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية؛ المجلد ٢؛ العدد ١. ٢٠١٥. ص ص. ٤٢٠-٤٣٦.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/5793

[17] Wapner, Paul (2004) "The Campaign to Ban Antipersonnel Landmines and Global Civil Society." in Richard A. Matthew, Bryan McDonald and Kenneth R Rutherford (eds). Landmines and Human Security: International Politics and War's Hidden Legacy, Albany: State University of New York Press.pp.118-122.

تواكب مع ما سبق؛ تنامى الرغبة لدى مؤسسات التمويل الدولية لإشراك منظمات المجتمع المدنى ومنها الجمعيات الأهلية فى عملية التنمية بالدول النامية المتلقية للمساعدات، فقد اتجه البنك الدولى منذ عام ١٩٩٣/١٩٩٢ إلى تبنى هذه الاستراتيجية فى كافة برامجه وسياساته التمويلية التى ترتكز على ثلاث أنشطة هى: التيسير، والحوار والتشاور، والمشاركة. ويقوم البنك الدولي كجهة مُيسِّرة بمساندة المشاركة المدنية في البلدان التي تقوم بتصميم إستراتيجيات لتخفيض أعداد الفقراء، وتبنى مبادرات مشتركة تتعلق بالتنوع البيولوجي، والصحة، والتعليم، والنهوض بالشباب، ومجالات عديدة أخرى، وتوجيه الموارد والمنح الخاصة إلى منظمات المجتمع المدني ومنها الجمعيات الأهلية لتضطلع بتنفيذ هذه البرامج والخدمات الاجتماعية[١٨].

وقد شهدت الساحة العالمية خلال الفترة بين عامى ٢٠٠٠ و٢٠٢٢ تحولا كبيرا في قيام كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالتصدي لمخاوف الدول النامية من مشاركة منظمات المجتمع المدني في ثمار التنمية؛ وبذل المزيد من الجهد لمشاركة المجتمع المدني على المستويين الوطني والعالمي من أجل الدفع بأجندة التنمية العالمية.

فعلى الرغم من قيام الحكومات والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص بدور مهم في إيجاد الحلول للتحديات الوطنية والعالمية المشتركة؛ فإنه بوسع جماعات المجتمع المدني أيضا أن تضيف قيمة أخرى وتساهم في الأجندة العالمية، وخلصت العديد من تقارير البنك الدولى إلى أن منظمات المجتمع المدني تستطيع المساهمة بشكل خاص في الجهود المهمة التي تبذلها مجموعة البنك الدولي بأربع طرق على الأقل:

١- **الخبرة** لدى دوائر منظمات المجتمع المدني؛ حيث تضم هذه المنظمات كوكبة من أعظم الخبراء العالميين في قضايا التنمية العالمية مما يمكن معه تقديم نتائج أحدث ومعززة بالأدلة واقتراح مجالات ملموسة تحتاج إلى إحراز تقدم فيها، مع تقديم

---

[١٨] جودي هاول، "تغيير التوقعات: مفهوم وتطبيقات المجتمع المدني في التنمية العالمية"، مركز دراسات التنمية الدولية، نيويورك، ٢٠٠٧، ترجمة: على عبد الرازق، تم الحصول عليها من موقع الأنترنت التالى: www.3almani.org/19/10/2009.

(ISSN: 2536 - 9555)

توصيات خاصة للتحرك. ومع هذا، ستظل هذه الخبرات غير مستغلة إلا إذا تمت استشارة منظمات المجتمع المدني بانتظام وأتيحت لها الفرصة لطرح نتائجها.

٢- **المساءلة:** منظمات المجتمع المدني يمكن أن تحاسب الحكومات والمؤسسات الدولية على التزاماتها الحالية، والتأكيد على التطبيق الفعال لتوصيات وتقييمات البنك الدولي.

٣- **التوعية والتواصل:** منظمات المجتمع المدني يمكنها أن تساعد في توصيل سياسات مجموعة البنك الدولي المهمة بطريقة أكثر سلاسة للمواطنين؛ كما يمكنها أن تطرح معلومات تقييمية حول الكيفية التي يمكن أن تؤثر بها هذه السياسات على شعوب البلدان التي تتعامل معها مجموعة البنك الدولي، وأن تساعد في فك طلاسم اللغة الفنية المعقدة المغرقة في التخصص.

٤- **الشرعية والتمثيل:** لكي تكون منظمات المجتمع المدني فعالة، طالب البنك الدولى بمنحها مقعدا على الطاولة من خلال قيام المنظمات والهيئات الدولية بضم ممثلين عن المجتمع المدني بنفس الطريقة التي تضم بها ممثلين عن الشركات والدول للمشاركة بفعالية أكثر في كافة المجالات[١٩].

د- فرض الدول المانحة شرط مشاركة منظمات المجتمع المدنى فى السياسات العامة:

بدءا من أوائل عقد التسعينيات فى القرن العشرين ونظرا لهيمنة الدول الغربية الليبرالية الكبرى ومنها الولايات المتحدة وفرنسا واليابان وألمانيا على منظومة تقديم المنح والمساعدات المالية والفنية للدول النامية؛ اشترطت هذه الدول العديد من الشروط والضوابط الخاصة لمشاركة منظمات المجتمع المدنى عموما والجمعيات والمؤسسات الأهلية على وجه الخصوص والجمعيات الأهلية فى تنفيذ المشروعات والبرامج الممولة من معونات ومنح هذه الدول إلى جانب الاجهزة التنفيذية للدولة وخاصة فيما يتعلق بتقديم الخدمات الصحية وحماية البيئة وإعانة الفئات المهمشة

[١٩] للمزيد حول وجهة نظر قيادات البنك الدولى فى مشاركة منظمات المجتمع المدنى فى السياسات العامة على المستوى الوطنى وعلى المستوى العالمى؛ يمكن الرجوع فى ذلك لموقع البنك الدولى على شبكة الانترنت على الرابط التالى:
https://blogs.worldbank.org/ar/voices/four-reasons-world-bank-should-engage-more-civil-society 15/05/2023.

فى المجتمع مثل المعاقين والأيتام وأطفال الشوارع وغيرها من برامج الضمان الاجتماعى.

وقد أطلق البعض على هذه الشروط "المشروطية الاجتماعية والسياسية للتمويل الأجنبى والمعونات"[٢٠]. و في مصر في أعقاب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ أكدت وزيرة التعاون الدولي آنذاك فايزة أبو النجا أنه خلال أربعة شهور (مارس- يونيو ٢٠١١) تم تمويل منظمات المجتمع المدني بحوالى ١٧٥ مليون دولار، في حين بلغ حجم التمويل خلال أربع سنوات من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠ ما يقارب ٦٠ مليون دولار فقط[٢١].

كما أن مشاركة منظمات المجتمع المدني فيما يطلق عليه البعض (المشاركة المجتمعية Civic Engagement)[٢٢] تعزز من فعالية تنفيذ السياسات العامة من خلال زيادة استعداد متلقي السياسات من الأفراد والجماعات للتجاوب معها، مما يزيد من شرعية نظام الحكم الذي يتم الحكم عليه من خلال مخرجاته. كما تنهض مشاركة منظمات المجتمع المدنى بدور كبير في ضمان الرقابة والمساءلة العامة على تنفيذ هذه السياسات ورضاء المواطنين عنها. فعلى مر السنين أصبح هناك نوع من عدم الرضا، سواء عن استخدام الأجهزة والمؤسسات والآليات الرسمية للدولة أو استخدام آليات السوق

---

[٢٠] أشارت عدة دراسات لهذه "المشروطية السياسية" ومن أهمها: أيمن عبد الوهاب، "المجتمع المدني العربي: السمات العامة، وإشكالية الفاعلية" فى: د. أمانى قنديل (محررا ومشرفا)، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني**، الناشر: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، ٢٠٠٤. ص ص.١٧-٢٢. **وكذلك:** أيمن عبد الوهاب، "المجتمع المدني"؛ **فى:** د. وحيد عبد المجيد (محرر)، **سلسلة دراسات المفاهيم الليبرالية والديمقراطية**، الناشر: مشروع ميبى (رسل الحرية) والمجموعة المتحدة؛ القاهرة، ٢٠١٢. ص.١٠.

[٢١] تم الرجوع فى ذلك الى: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية؛ **التمويل الأجنبى بين القانون والشرعية**؛ على الرابط التالى: https://acpss.ahram.org.eg/News/16311.aspx

[٢٢] عالية عبد الحميد عارف؛ دور المشاركة المجتمعية في ظل الحوكمة في صنع القرار والمساءلة دلالات من خبرات دولية؛ **المجلة العربية للإدارة**؛ المجلد ٣٤، العدد ١.يونيو ٢٠١٤. ص ص.٢١٣-٢٣٣.
https://aja.journals.ekb.eg/article_19032_9176c82cb23fb16d8eb39dec1c04d355.pdf

(ISSN: 2536 - 9555)

كأدوات لتحقيق المساءلة؛ ومن ثم أصبح هناك الآن نوع من الاتفاق على أن آليات الرقابة والمساءلة التي تعتمد على تقييم ورضاء المستفيدين من هذه السياسات في الأساس بمقدورها أن تفعل من مساءلة المسئولين التنفيذيين عموما، وذلك من خلال قيامها بدور مكمل ومعزز للأجهزة والمؤسسات واللآليات المنوط بها تطبيق المساءلة الرسمية؛ وتعد تنظيمات المجتمع المدني إحدى هذه العناصر الفاعلة التي لها دور مهم في صنع السياسات وفي تفعيل المساءلة المجتمعية وفقًا لبعض التجارب الدولية التى ساهمت الدول الكبرى ومنظمات التمويل الدولية والإقليمية فى تمويلها.

هـ- فشل وقصور سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى فى مرحلة ماقبل وما بعد الثورات العربية: واجهت العديد من الدول النامية عموما والدول العربية بصفة خاصة العديد من الاخفاقات المتتالية منذ أوائل عقد التسعينيات فى القرن العشرين فى تحقيق الهدف الرئيسى من السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى نفذتها لخفض معدلات وأعداد الفقراء والحد من ظاهرة الفقر، ويعزى ذلك إلى انفراد الحكومات بوضع وتنفيذ هذه السياسات والبرامج الاقتصادية وتهميش دور المؤسسات السياسية فى عملية صنع وتشريع ومراقبة تنفيذ هذه السياسات والبرامج، وقمع منظمات المجتمع المدنى عموما والجمعيات والمؤسسات الأهلية على وجه الخصوص ومنعها من المشاركة فى عمليات صنع وتنفيذ وتقييم هذه السياسات والبرامج علاوة على توجيه ثمار هذه السياسات والبرامج لأفراد النخبة الموالية والتابعة للنظم السياسية الحاكمة فيما يعرف بـ "التنمية لأعلى" بدلا من التنمية لأسفل، وهو ما أدى إلى زيادة أعداد الفقراء وانتقال جانب كبير من الطبقة الوسطى إلى فئة الفقراء وغير القادرين وبالتالى زيادة ارتفاع معدلات الاحتقان الاجتماعى والسياسى لدى قطاعات عريضة من المواطنين والتى تحولت مع مرور السنين إلى رفض استمرار هذه النظم والمطالبة بتغييرها لتحقيق "العيش والعدالة الاجتماعية فى توزيع عوائد وثمار التنمية"[٢٣].

---

[٢٣] البنك الدولى، **قضايا وخيارات لتحسين المشاركة بين البنك الدولي ومنظمات المجتمع المدني**، نيويورك، مارس ٢٠٠٥، ص ص٢٥-٢٧. كما يمكن تحميل هذه الدراسة من على موقع البنك على شبكة الإنترنت:
http://www.worldbank.org/civilsociety

وقد نوهت عدة دراسات عنيت بتحليل وتفسير اندلاع الثورات فى دول الربيع العربى خلال الفترة بين عامى ٢٠١١ و٢٠١٢؛ إلى أن تفاقم البطالة والتهميش الاجتماعى وغياب العدالة الاجتماعية فى توزيع ثمار التنمية وتخلى الدولة عن واجباتها خصوصا أنها قلصت الاستثمارات والنفقات العامة الموجهة للخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والإسكان..... وغيرها؛ تطبيقا للاتفاقات التى قامت الحكومات بتوقيعها مع صندوق النقد الدولي والتى فرضت على الحكومات تخفيض التمويل الحكومى لقطاعات الصحة والتعليم والنقل والاسكان باعتبارها "أموالا ضائعة"؛ ويجب على الدولة التخلص من هذا العبء لتلقي به على كاهل الفرد ولتوفر الفرصة لأصحاب رأس المال المحليين والأجانب كي يحوّلوا تلك الخدمات إلى مجال للاستثمار يعود عليهم بالربح الوفير؛ علاوة على سيطرتهم على أجهزة ومؤسسات الدولة وتسييرها لحماية مصالحهم الخاصة.

وغنى عن البيان؛ تعد السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة آنذاك العامل الحاسم في تحقيق التكامل ودعم الشعور بالانتماء للدولة وتحقيق التنمية، كما وأنها صمام الأمان للاستقرار السياسى والاجتماعي بالنظر إلى التحولات التي قد تطرأ من حين إلى أخر على الأنظمة السياسية والتي قد تهدد بقاءها وتمنع حدوث انقلاب واغتراب الجماهير، وكذا احتمالات حدوث اضطراب واسع، وتلاشي الثقة بين المواطن ودوائر الحكم؛ مما يسهم فى وضع البذور اللازمة لقيام أية ثورة[٢٤]. ففي الحالتين التونسية والمصرية، فان الأوضاع المعيشية الصعبة وتنامي أسعار الغذاء على نحو خاص– إلى جانب عوامل سياسية أخرى– مثلت جزءا من القوى المحركة للثورة فى الدولتين حيث فشلت الحكومات في الدولتين فى اشباع الحاجات الأساسية للمواطنين مما أسهم في تآكل شرعية تلك الأنظمة.

وفى مرحلة ما بعد ثورات الربيع العربى؛على الرغم من تبنى الثوار وقادة الثورات فى الدول النامية لشعارات وقيم ومبادىء عظيمة ونبيلة، إلا أن حالة عدم الاستقرار السياسى وبالتالى الاقتصادى التى صاحبت ذلك خاصة بعد انهيار النظم السياسية

---

[٢٤] مسعود البلي؛ فعالية السياسات الاجتماعية: دراسة من منظور الأمن الإنساني؛ **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**؛ المجلد ٣؛ العدد ١. يناير ٢٠١٣. ص ص. ١٣٩-١٥٦.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/35854

(ISSN: 2536 - 9555)

المستبدة السابقة والتى جاء فى مقدمتها تولى مقاليد الحكم نظم سياسية مؤقتة وذات طابع انتقالى وغير كفوة فى التعامل مع تحديات المرحلة الانتقالية لنظام سياسى مستقر، علاوة على مرور اقتصادات هذه الدول بحالة من الفوضى والتدهور حيث انخفضت معدلات معدل النمو الاقتصادي إلى أدنى مستوياتها.

ومن أبرز الأمثلة فى هذا الشأن الاقتصاد المصرى الذى تراجعت فيه معدل النمو الاقتصادى إلى ٢.٢% في السنة المالية ٢٠١٢، وظل عند نفس المستوى في السنة المالية ٢٠١٣. وارتفع العجز المالي ليصل إلى ١٠.٧% من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وقفز إلى حوالى ١٢% في عام ٢٠١٣ ثم إلى نحو ١٥% فى عام ٢٠١٤ وارتفع التضخم إلى ٨.٨% في أبريل ٢٠١٣ وواصل ارتفاعه حتى وصل إلى ١٧% فى عام ٢٠١٤ نتيجة انخفاض قيمة العملة، مما أثر سلبيا على قدرة الدولة والقطاع الخاص على خلق الفرص الاقتصادية وتوفير فرص العمل خاصة لفئتى الشباب والمرأة عامة وفى المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.بالإضافة إلى تراجع الدولة والشركات الوطنية والأجنبية عن الاستثمار فى مشروعات البنية الأساسية خاصة فى المناطق الفقيرة والنائية؛ مما أدى إلى الاتجاه لتعزيز دور منظمات المجتمع المدنى فى هذا الشأن وتعويض تراجع دور الدولة والقطاع الخاص فى هذا الشأن[٢٥].

و- الثورات العربية وانعكاساتها على الدساتير والتشريعات الجديدة: عندما تقوم الثورات الإنسانية في الدول تهب معها رياح التغيير في مختلف مناحي الحياة ويحمل التاريخ الإنساني بين طياته العديد من الثورات الإنسانية التي قلبت الأنظمة داخل الدول التي قامت فيها من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل وأثرت في الدول المحيطة بها بل بعضها اتسم بالعالمية كالثورة الفرنسية لما كان لها من أثر عالمي أثر على الفكر السائد في العالم في ذلك الوقت.

وفى نهاية عام ٢٠١٠ وبدايات عام ٢٠١١ شهدت المنطقة العربية موجات غضب واحتجاج على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة في العديد من الدول العربية، وقد تعددت التسميات التي أطلقت على هذه الظاهرة ما بين ثورات، وربيع

---

[٢٥] البنك الدولى، **تطوير المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة بهدف النمو الشامل فى الشرق الأوسط**، نيويورك، ٢٠١٥. www.documents.worldbank.org/curated/.../PIDC11540PID0

الديمقراطية العربية..... وغيرها، إلا أن هدفها واحد وهو تغيير الأنظمة الاستبدادية التي أفلست وفشلت في تحقيق المطالب الشعبية وعلى رأسها المطلب المعيشي. إن الأوضاع التي عاشتها المنطقة العربية ولا تزال تشهد آثارها حتى اليوم تشبه إلى حد كبير تلك التي عاشتها الدول الاشتراكية سابقا في أوربا الشرقية عندما ثارت على الحكم الشيوعي وطالبت بالتحول الديمقراطي وفتح مجال الحريات[٢٦].

وبالطبع في ظل ذلك التغيير الذي تحدثه الثورات لا بد من أن يحدث تغيير في البنية القانونية للدول التي تقوم فيها؛ ذلك التغيير الذي يعد رد فعل طبيعي لتلك الثورات مؤسسًا ومكرسًا للشكل القانوني للدولة الجديدة من كافة المناحي التي تتطرق الثورة لتغييرها والتي كانت الأسباب الدافعة له[٢٧].

فقد ساهمت الثورات التي شهدتها بلدان الربيع العربي في عودة شعارات المساواة والعدالة إلى مصطلحات الربيع الثائر حيث تم الربط بين الثورة والكرامة في تونس والثورة والعيش في مصر مما دفع باتجاه صياغة وإعداد ما يسمى بالدستور الاجتماعي وفتح النقاش من جديد حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مما يوحي بالتوجه إلى ما يسمى في الفقه الدستوري بدساتير الجيل الرابع[٢٨].

---

[٢٦] للمزيد يمكن الرجوع إلى: مرسي مشري؛ الثورات العربية والإصلاحات السياسية في الوطن العربي مابين المتطلبات الداخلية والضغوط الخارجية؛ **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**؛ المجلد ٧؛ العدد ١. يناير ٢٠١٨. ص ص. ١٤-٣١.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/35722
وكذلك: نش حمزة؛ الثورات العربية وإمكانية التغيير السياسي؛ **مجلة المعيار**؛ المجلد ٩؛ العدد ٢؛ يوليو ٢٠١٨. ص ص. ٤٠٧-٤٢٨.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/55735

[٢٧] هشام عبد السيد الصافي محمد بدر الدين؛ انعكاسات الثورات والحركات السياسية على الدساتير والقوانين المصرية؛ **مجلة القانون والعلوم السياسية**؛ المجلد ٥؛ العدد ١. يناير ٢٠١٩. ص ص. ١٠-٥٩.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/101991

[٢٨] خشان علي؛ أثر الثورات والربيع العربي على الدساتير؛ **مجلة آفاق للعلوم**؛ المجلد ٦؛ العدد ٢؛ مارس ٢٠٢١. ص ص. ١-٣١.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/146707

(ISSN: 2536 - 9555)

ب- وظائف ومساهمات منظمات المجتمع المدنى في السياسات العامة:

يمكن التنويه إلى عدة وظائف ومهام تقوم بها الجمعيات الأهلية فى المرحلة الانتقالية بعد الثورة وكذلك فى مرحلة النظام السياسى الجديد؛ وهى:

أ- **تحقيق النظام والانضباط فى المجتمع:** تعد الجمعيات الأهلية أداة لفرض الرقابة على سلطة الحكومة وضبط سلوك الأفراد والجماعات تجاه بعضهم البعض. والوفاء بالحاجات وحماية الحقوق الفردية والجماعية للفئات الفقيرة والمهمشة هو عادة الملجأ أو الحصن الذى يلجأ إليه الأفراد فى مواجهة الدولة وحكومتها، والقطاع الخاص والقوى الخارجة على القانون[٢٩]. تعد مشكلة الأطفال بلا مأوى من أهم الفئات المهمشة نتيجة للتغيرات الاجتماعية التى تعرضت لها المجتمعات النامية فيما بعد عام ١٩٩١؛ لذا نشطت منظمات المجتمع المدنى عموما وخاصة الجمعيات الأهلية فى الحد من هذه الظاهرة نظرا لتأثيراتها السلبية خاصة فى ظل ضعف الاهتمام الحكومى بتحديد ومعرفة احتياجات الأطفال بلا مأوى واهتماماتهم؛ وضعف التمويل وقصور الموارد البشرية الحكومية؛ ونجحت بعض المنظمات فى تحسين مستوى الخدمات والبرامج والأنشطة التي تقدم للأطفال بلا مأوي[٣٠].

---

[٢٩] تم حصر هذه الوظائف من عدة مصادر أهمها: د.هويدا عدلى، خصخصة الخدمات المدنية ودور الجمعيات الأهلية الجديدة، **الملف المصرى**، عدد يونيه ٢٠١٧ ص ص. ١٤-١٥، موقع:

ahram.org.eg/News/16308.aspx

- Madjid, Nurcholish "Introduction: Civil Society and Democratic Investment, Challenges and Opportunities", in Ahmad Baso (ed.), **Civil Society versus Civilised Society: Archeology of the Notion of "Civil Society" in Islam Indonesia,** Bandung: Pustaka Hidayah, 1999.pp. 7-8.

[٣٠] سعاد عبد العاطى أحمد بدر و مجدة امام حسانين؛ **تفعيل دور المجتمع المدنى للتعامل مع مشكلة الأطفال بلا مأوى فى مصر فى ضوء بعض التجارب الدولية**؛ معهد التخطيط القومى ٢٠٢٠. ص ص.٦٧-٩١

https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5121

ب- **غرس القيم والتنشئة الاجتماعية والسياسية:** يأتى اسهام المجتمع المدنى فى عملية بناء المجتمع أو إعادة بنائه من خلال غرس لمجموعة من القيم والمبادىء فى نفوس الأفراد من أعضاء جمعياته ومنظماته حيث توفر المنظمات والجمعيات الأهلية قناة للمشاركة الاختيارية فى المجال العام وفى المجال السياسى والاقتصادى بصفة خاصة[٣١].

وقد كشفت إحدى الدراسات الميدانية عن تعاظم دور منظمات المجتمع المدني مع بداية الألفية الثالثة كقوى مهمة وفعالة لتنمية دول العالم النامي التي مازالت التنمية تمثل التحدي الأساسي لها، خاصة فى طل العولمة التي أصبحت الإطار الذي يفترض أن تتحرك فيه وتتأثر به كل الظواهر المجتمعية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي؛ ومع تخلى الدولة عن دورها بتطبيق برامج التثبيت والتكيف الهيكلي التى زادت من معدلات الفقر مما استدعى قيام وتمكين منظمات المجتمع المدنى بتنمية القدرات البشرية والتركيز على إشباع الاحتياجات الأساسية للمواطنين ومواجهة الآثار السلبية للعولمة على القوى الاجتماعية ولاسيما المرأة التى لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة بدون مشاركة إيجابية منها[٣٢].

كما أشارت دراسة أخرى إلى دور الجمعيات القبطية في مصر فى رعاية فريق كبير من أبناء مصر وهم الأقباط، وتقديم عدة خدمات لهم من أهمها: إعانة فقراء الأقباط المعدمين والمعسرين وتعليم بناتهم وأولادهم ودفن موتاهم، ومساعدة من يتزوجون من بناتهم، ومعالجة المرضى الفقراء من جميع الديانات مجانًا. علاوة على ماسبق جاء

---

[٣١] زيدان جمال؛ دور المجتمع المدني في تحليل السياسات العامة في الجزائر: دراسة في آليات التقويم؛ **مجلة الدراسات الحقوقية**؛ المجلد ٨؛ العدد ١. ٢٠٢١. ص ص. ٧٤٤-٧٦٨.
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/137/8/1/151580

[٣٢] احسان محمد حفظى؛ دورالمجتمع المدنى فى تمكين المرأة دراسة حالة على بعض المترددات على جمعية المراة والتنمية بمدينة الإسكندرية؛ **مجلة كلية الاداب بجامعة المنصورة**؛ المجلد ٦٠، العدد ٦٠. يناير ٢٠١٧. ص ص. ٢٩١-٣٢٤.
https://artman.journals.ekb.eg/article_147053_2de288dfca21516fb2e57c80e84d2d02.pdf

(ISSN: 2536 - 9555)

الإسهام لهذه الجمعيات فى مجال التعليم التي تضمن تنوع وعمق مشاركة الأفراد والجماعات في شئون مجتمعهم وقضاياه؛ ومن أبرز الجمعيات الأهلية القبطية العاملة في محو الأمية في مصر: جمعية كاريتاس مصر؛ والهيئة القبطية الإنجيلية؛ وجمعية الصعيد للتربية والتنمية حيث نجحت هذه الجمعيات فى توصيل خدماتها التعليمية للقاطنين في المناطق العشوائية والنائية[٣٣].

جـ- الوساطة والتوفيق: من أبرز مهام ووظائف المنظمات والجمعيات الأهلية فى مرحلة مابعد الثورة هو الممارسة الفعلية لأهم وظائفها وأدوارها وهو التوسط بين المؤسسات التنفيذية والتشريعية للنظام والمواطنين من خلال توفير قنوات للاتصال ونقل أهداف ورغبات الحكومة والمواطنين بطرق سلمية. علاوة على- التعبير وتشجيع المشاركة الفردية والجماعية: يشعر الأفراد فى ظل وجود المنظمات والجمعيات الأهلية بأن لديهم قنوات مفتوحة لعرض آرائهم ووجهات نظرهم بحرية- حتى لو كانت تتعارض مع الحكومة وسياساتها- للتعبير عن مصالحهم ومطالبهم بأسلوب منظم وبطريقة سلمية ودون حاجة إلى استعمال العنف[٣٤]. وكشفت عملية مراجعة الدراسات والبحوث التى تناولت أهم المبادرات المحلية كنموذج للتنمية بالمشاركة و خطوات ومراحل التخطيط لتفعيل المبادرات المحلية كنموذج للتنمية بالمشاركة- عن فاعلية بعض المبادرات المحلية التى قامت بها بعض منظمات المجتمع المدنى كنموذج للتنمية بالمشاركة ومنها: دور النقابات المهنية في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر؛ حيث قامت النقابات المهنية الواقعة بنطاق محافظة الفيوم بالمساهمة فى إقامة " شراكة الفقراء"؛ وذلك بعد النجاح فى إقامة آليات للتواصل المستمر بين اللجان النوعية بالأحزاب السياسية واللجان السياسية

---

[٣٣] مادونا عوض صموئيل ساويرس؛ **دور الجمعيات الأهلية القبطية في مواجهة الأمية: دراسة تقويمية**؛ أطروحة (الماجستير)- جامعة عين شمس. كلية التربية. قسم أصول التربية؛ ٢٠٢٢.

[٣٤] سارة زريرف؛ دور المجتمع المدنى فى ترشيد السياسات العامة؛ **مجلة الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان**؛ جامعة قسنطينة ٣ صالح بوبنيدر، كلية العلوم السياسية.٢٠١٥.
https://dspace.univ-constantine3.dz/jspui/handle/123456789/2455

بالنقابات المهنية لصياغة المطالب النقابية بصورة قابلة للتحقيق مستخدمة في ذلك أداة الحوار المجتمعي[٣٥].

د- **ملء الفراغ فى فترة غياب أجهزة الدولة أو انسحابها:** اتسمت الحالة السياسية والاقتصادية الأمنية فى غالبية الدول النامية التى شهدت ثورات فى نهاية القرن العشرين نتيجة انسحاب الدولة من عديد من الأدوار والوظائف التى كانت تؤديها فى مرحلة ما قبل الثورة، وخصوصا فى مجالات النشاط الاقتصادى كالإنتاج وتوفير خدمات التعليم والعلاج وتولى مسئولية رب العمل بالالتزام بتعيين وتشغيل الأفراد وحلت المنظمات والجمعيات الأهلية محل الدولة تدريجيا. وكذلك توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين: على الرغم من اضطلاع المؤسسات والجمعيات الأهلية بدور رئيسى فى الدفاع عن المصالح الخاصة المشتركة لفئات بعينها، إلا أنها تمد يد العون والمساعدة للمحتاجين وغير القادرين من خلال تقديم خدمات خيرية واجتماعية وتحقيق التكافل الإجتماعى.

وتتضح أهمية هذه الوظيفة فى حالات ضعف أو ضيق منافذ التعبير عن الرأى أمام المواطنين بحيث يفقدون القدرة على التأثير فى القرارات السياسية التى تمس حياتهم بشكل مباشر، وتعرض الساخطون على الأوضاع القائمة لكبت مشاعرهم الغاضبة والذى قد يولد بدوره الإنفجار عند وصوله لنقطة الغليان، مما يعنى تعريض المجتمع بشكل متكرر للعصيان المدنى وللاحتجاجات العنيفة والثورات لأن الأفراد والجماعات لم يجدوا منظمات تستقبل مطالبهم[٣٦].

وفى فترة عدم الاستقرار السياسى- وهى الفترة الزمنية بين انهيار واختفاء النظام السياسسى السابق وبين مرحلة التشاور والتخطيط لإقامة نظام سياسى جديد بما يضمه

---

[٣٥] السيد علي عثمان أحمد؛ دور النقابات المهنية في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر؛ **مجلة الخدمة الاجتماعية**؛ الناشر: الجمعية المصرية للأخصائيين الإجتماعيين؛ القاهرة؛ يناير ٢٠١٧. ص ص.٤٨-١٠٠.
https://dss.journals.ekb.eg/article_160646_1e370c01bca28fcce71d8d6b047cad9a.pdf

[٣٦] المرجع السابق؛ ص. ٦٦.

(ISSN: 2536 - 9555)

من دستور جديد وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية جديدة تتمتع بالمصداقية وتتسم بالحرية والنزاهة– تجيء ضرورة تفعيل أدوار منظومة المجتمع المدنى حيث تكون الحكومة الانتقالية عاجزة عن تنمية قدرات الأفراد، علاوة على تنفيذ المبادرات التنموية التى تقوم من خلالها منظمات المجتمع المدنى بتنفيذ مشروعات لتمكين أعضاء المجتمع المحلي لاسيما الشرائح المهمشة والمحرومين والفقراء باعتبارهم مواطنين لهم نفس الحقوق، والقيام بدمج كافة شرائح المجتمع دون استثناء أو اقصاء. ومرد قيام منظمات المجتمع المدنى بهذه المبادرات هو تمتعها بعدد من المزايا النسبية التى من أهمها: انخفاض تكلفة تنفيذ مبادراتها التنموية، وقدرتها الضخمة على حشد وتعبئة أعداد كبيرة من المتطوعين الذين يعملون بدون أجر أو بأجور منخفضة، وقدرتها على العمل في ظل الضغوط المالية، واحترامها لمعارف المجتمع المحلي، وتبنيها فلسفة تنموية تقوم على التعلم من خبرات أعضاء المجتمع المحلي[٣٧].

هـ- **المشاركة فى تنفيذ مشروعات البنية الأساسية:** بدأت المنظمات الدولية– ومن أبرزها البنك الدولى– والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة وكذلك بعض الدول مثل الولايات المتحدة واليابان ودول الإتحاد الأوروبى فى طرح سياسات جديدة فى تمويلها للمشروعات التنموية فى عدد من الدول النامية بعد الثورات واستقرار النظام الجديد فى غالبيية هذه الدول– ترتكز على "التنمية بالمشاركة"، والتى تضم المنظمات والجمعيات الأهلية غير الحكومية إلى جانب الحكومات، وذلك بعد إدراكها فشل تجارب التنمية فى هذه الدول لأنه تم فرضها من جانب الحكومات على المحكومين دون إشراكهم فيها. وأصبح هناك ما يشبه تقسيم المسئوليات الاقتصادية والاجتماعية بين الحكومة وهذه

---

[٣٧] أحمد نبوي حسب النبي؛أدوار مؤسسات المجتمع المدني التطوعية في تحقيق العدالة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية والسويد وإمكانية الإفادة من خبراتها في مصر؛ **مجلة دراسات فى التعليم الجامعى**؛ المجلد ٣٧؛ العدد ١. أكتوبر ٢٠١٧. ص ص. ٦٥– ٣٣٠.
https://journals.ekb.eg/article_49215_36beca7a1cd4e880b5cc8ac244943a2b.pdf

الجمعيات والمنظمات حيث يسد أى منهما القصور والنقص فى دور الآخر لتحقيق نفس الغاية وهى حفظ كيان المجتمع والارتقاء به[٣٨].

ووفقا لإحدى الدراسات تقوم الجمعيات الأهلية– باعتبارها أحد مكونات المجتمع المدنى المصرى– بدور مهم في دعم الجهود التنموية بإعتبارها شريك أساسي للدولة حيث تخدم أكثر الفئات إحتياجاً من خلال تقديم مجموعة من الخدمات الصحية والاجتماعية والإقتصادية.....وغيرها التى تتضمنها المبادرة القومية إالهادفة لتحسين مستوى الحياة للفئات المجتمعية الأكثر إحتياجاً على مستوى الدولة؛ والمساهمة فى الإرتقاء بمستوى الخدمات اليومية المقدمة للمواطنين الأكثر إحتياجاً وبخاصة في القرى؛ وكذلك توفير الحياة الكريمة للفئات الأكثر إحتياجاً على مستوى الجمهورية؛ وتنمية القرى الأكثر فقراً فى خريطة الفقر؛ وتوفير فرص عمل بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في القرى والمناطق الأكثر إحتياجاً.

وخلصت الدراسة إلى زيادة دور وكفاءة الجمعيات الأهلية في دعم المبادرة القومية للإرتقاء بالمستوى الصحي للقرى الأكثر إحتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠؛ وكذلك دعم المبادرة القومية للإرتقاء بالمستوى التعليمي للقرى الأكثر إحتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠؛ علاوة على دعم المبادرة القومية للإرتقاء بمستوى البنية الأساسية (الإسكان، المرافق) للقرى الأكثر إحتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠؛ بالإضافة إلى دعم المبادرة القومية للإرتقاء بالمستوى الإقتصادي للقرى الأكثر إحتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠؛ ناهيك على دعم المبادرة القومية للإرتقاء بالمستوى الاجتماعي للقرى الأكثر إحتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠.

وكشفت الدراسة عن استمرار وجود بعض الصعوبات التي تواجه الجمعيات الأهلية في دعم المبادرة القومية لتطوير القرى الأكثر إحتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠؛ ومنها: قلة الموارد المالية المتاحة بالجمعية، ونقص وسائل التدريب على تنفيذ المشروعات، وضعف مساندة القيادات الشعبية والتنفيذية، وضعف توافر البيانات الكافية عن إحتياجات الفئات التي تهتم بخدمتها، وضعف التخطيط وعدم القدرة على

[٣٨] المرجع السابق؛ ص ص. ٣٢٣–٣٢٤.

(ISSN: 2536 - 9555)

الإستمرارية في تقديم الدعم، ونقص تسويق مشروعات الجمعيات، وضعف المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ البرامج والمشروعات[٣٩].

وتناولت دراسة أخرى دور مبادرة حياة كريمة فى تحسين نوعية الحياة للأسر الأكثر احتياجا فى الريف المصرى والتى جاءت ضمن مبادرات السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي لتطوير وتنمية وحل المشكلات التي تواجه المواطنين وتحسين مستوي معيشتهم وتحسين نوعية الحياة والتخفيف من الفقر وتعزيز المساواة وتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع. فقد استهدفت مبادرة حياة كريمة القرى في الريف المصري، والتي تؤكد على ضرورة تحسين نوع الحياة للأسر في الريف المصري. وقد اعتمدت الدراسة على استخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة للمستفيدين من مبادرة حياة كريمة بقرية أم دومه بمركز طما بمحافظة سوهاج وعددهم (٣٧٥) مفردة؛ وكذلك منهج المسح الاجتماعي الشامل للمسئولين بالوحدة المحلية بقرية أم دومه، والمسئولين بمجلس مدينة بطما، والمسئولين بديوان محافظة سوهاج وعددهم (٢٦) مفردة. وانتهت الدراسة إلى أنه لا توجد فروق جوهرية دالة إحصائياً بين استجابات المستفيدين والمسئولين فيما يتعلق بتحديدهم لمقترحات تفعيل إسهامات مبادرة حياة كريمة في تحسين نوعية الحياة للأسر الأكثر احتياجاً في الريف المصري[٤٠].

و- دمقرطة وترشيد الإدارة الحكومية للسياسات العامة: تكتسب منظمات المجتمع المدني في الوقت المعاصر مكانة هامة على صعيد المشاركة في تقييم السياسات العامة وتقويمها، بالنظر إلى التغيرات الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية التي تشهدها دول العالم والجزائر على وجه خاص، والتي أدت إلى تجاوز النظرة التقليدية

---

[٣٩] خليل فنيار خليل خله؛ **دور الجمعيات الأهلية في دعم المبادرة القومية لتطوير القرى الأكثر احتياجاً في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠**؛ اطروحة(ماجستير) جامعة اسيوط.كلية الخدمة الاجتماعية.قسم تنظيم المجتمع.؛ أسيوط؛ ٢٠٢٣. ص ص.١-٢٣٠.

[٤٠] زهرة جمال محمد مهران؛ **اسهامات مبادرة حياة كريمة في تحسين نوعية الحياة للأسر الأكثر احتياجًا في الريف المصري**؛ اطروحة(ماجستير) جامعة اسيوط. كلية الخدمة الاجتماعية.قسم التخطيط الاجتماعى.٢٠٢٣

في مجال تحليل السياسات العامة المرتكزة على أن الدولة وحدة تحليل رئيسية وفاعل محتكر بصفة إنفرادية في كل مايتعلق بصنع و تقييم وتقويم السياسات العامة، وظهور فواعل جديدة مشاركة كمؤسسات المجتمع المدني الذي أضحي في ظل تفعيل الديمقراطية التشاركية طرفا فاعلا في تحليل السياسات العامة، على مستوى مختلف المراحل (الصنع، التقييم، التقويم) وفق الأحكام الدستورية والآليات التنظيمية[٤١].

انتهت عدة دراسات إلى أن هناك اتصالا مباشرا بقضايا الديمقراطية والانتقال الديمقراطي في ظل السياقات المتغيرة المعبرة عن خصوصية وتمايز كبيرين بين السياقات الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتشظية والمتغيرة باستمرار، ومن أجل ذلك تعتمد على مقاربة تحليلية ونقدية لدور فواعل المجتمع المدني في عدد من الدول النامية في عملية صنع السياسات العامة، وصولا لفهم وتحليل السياق الذي تعيشه الجزائر المتميز باللاستقرار في عديد المستويات والمجالات مما يقود للتوصل لفهم جملة التأثيرات والتغيرات الحاصلة على آداء وفعالية المجتمع المدني في الدول النامية. وخلصت عدة دراسات بعد استخدام منهج التحليل السياقي والمنهج المقارن بغرض ربط وتحليل أدوار المجتمع المدني في إطار السياقات الثقافية والسياسية والاجتماعية إلى خصوصية عملية صنع السياسات العامة فى غالبية الدول النامية نظرا لاحتكار السلطة التنفيذية والجهاز البيروقراطي لهذه العملية ولا تسمح إلا بهامش ضئيل لما نسميه بالفواعل المستجدة على غرار المجتمع المدني، وذلك ما يقودنا لفهم التغيرات الحاصلة خصوصا في ظل الحراك الشعبي[٤٢].

---

[٤١] جمال زيدان؛ دور المجتمع المدني في تقويم السياسات العامة في الجزائر؛ **مجلة صوت القانون**؛ المجلد ٢؛ العدد ١. ٢٠١٥. ص ص. ٢٠٠-٢٣٦.
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/137/8/1/151580

[٤٢] حمدان محمد الطيب؛ دور المجتمع المدني في المساهمة في التنمية و صنع السياسات العامة في الدول النامية؛ **مجلة المفكر**؛ المجلد ٦؛ العدد ٢. ٢٠١١. ص ص. ٩١-١١١.

(ISSN: 2536 - 9555)

فمنذ بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين تزايد دور المجتمع المدني في التنمية وصنع السياسات العامة في الدول النامية، حيث بدأت تجمعات جديدة تبرز على ساحة المجتمع المدني أطلقت على نفسها إسم الشبكات وأخذت على عاتقها طرح مبادرات تحمل رؤى وممارسات جديدة في العمل المدني والتنموي تهدف إلى دعم الجهود التطوعية لتحقيق التنمية من خلال المشاركة بين أطراف المجتمع المدني والقطاع الخاص وصناع القرار. كما أن متغير المجتمع المدني يسهم في إضفاء وتقديم مدخلات للنظام السياسي وكذا استقبال ورسكلة مخرجات هذه العملية السياسية في إطار التغذية الإسترجاعية. والتي من خلالها يمكن الجزم بترقية الحكم الراشد الذي أصبح ضرورة وحتمية يمكن من خلالها إعادة تصحيح العلاقة بين الدولة والمواطن. بالإعتماد على حتمية الرقابة وعلى كيفية ونمط السلطة المبنية على الشفافية،سيادة القانون والعدل، ومدى تمكين الفرد من حاجاته(٤٣).

علاوة على أنه من بين القواعد الأساسية التي توفر فعالية للمجتمع المدني، خلق آليات كفيلة بترشيد أنظمة الحكم، وهذا من خلال إعادة النظر في طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع . التي هي علاقة سيطرة وهيمنة، وتصحيح العلاقة من معادلة صفرية إلى معادلة: لا وجود مجتمع مدني إلا في إطار دولة قوية. يشهد العالم الحديث والمعاصر تحولات عميقة تمس الأنظمة السياسية لدوله، إذ نجد تحول النظام السياسي في أغلب دول أوروبا الشرقية ودول العالم الثالث إبتداء من باكستان إلى الفيليبين وإنتهاءا بأمريكا اللاتينية مرورا بدول القارة السمراء، تحولات نحو ترشيد أنظمة الحكم والتسيير للوصول إلى تنمية شاملة ومستدامة. أساس هذه التحولات هي ثقافة مجتمعية مبنية على جملة القيم والممارسات الصادرة عن البنية التحتية لهذه الدول، ممثلة في مؤسسات المجتمع المدني، إذ تعتبر مسؤولة عن التنشئة والتوعية السياسية للمواطن عبر النقابات والجمعيات والأندية والاتحادات التعاونية ومراكز البحث...وغيرها. ولقد

Page de garde, sommaire et éditorial https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/131/6/2/137137

(٤٣) موقع مكتب المفوض السامى لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة:
https://www.ohchr.org/ar/good-governance/about-good-governance

طرحت هذه الفكرة في أوساط الباحثين الأكاديميين والمثقفين وتأكدت كممارسة في العقدين الأخيرين من القرن الماضي، باعتبار العلاقة الترابطية طردية بين متغيرين رئيسيين: إفساح المجال أمام نشوء منظمات المجتمع المدني وإعطائها الحريات لممارسة أنشطتها ولعب دورها المجتمعي، وإشاعة الديمقراطية وإصلاح الأوضاع والوصول إلى نمط حكم صالح ورشيد(٤٤).

وقد سعت عدة دراسات لمعرفة مدى مساهمة منظمات المجتمع المدني في تقييم وترشيد السياسات العامة في الدول النامية؛ وخلصت فى هذا الشأن إلى جملة من النتائج أهمها: أن أسس ومبادىء الحكم الراشد هى الأقدر فى حال تطبيقها والأخذ بها على تقييم وترشيد السياسات العامة للدول النامية، نظرا لقدرتها على إلزام الفواعل والأطراف العامة الثلاث وهى: الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني بمراعاة تطبيق معايير ومبادىء الحكم الرشيد والتى من أهمها: سيادة القانون واللامركزية والشفافية وحرية تداول المعلومات والوصول إليها والمحاسبة.... وغيرها؛ وفى إطار من التنسيق والتعاون المشترك.

وخلصت عدة دراسات إلى ضعف ومحدودية مشاركة منظمات المجتمع المدني في الدول النامية التى أجريت عليها هذه الدراسات في صنع وتنفيذ السياسات العامة، وذلك بما تقوم بها مثيلاتها في الدول الديمقراطية؛ وأرجعت بعض هذه الدراسات أسباب ذلك إلى القيود والعراقيل القانونية التنظيمية والمالية التي تواجهها هذه المنظمات أثناء عملها، والتي مردها جميعا طبيعة النظام السياسي الاستبدادى السائد فى غالبية هذه الدول بالدرجة الأولى(٤٥).

---

(٤٤) فتيحة طبيب ؛ المجتمع المدني والحكم الراشد:مقاربة نظرية؛ **مجلة الرائد فى الدراسات السياسية**؛ المجلد ١؛ العدد ١. نوفمبر ٢٠١٩. ص ص. ١٣٧-١٥٠ https://www.asjp.cerist.dz/en/article/125290

(٤٥) ريموش سفيان ؛ المجتمع المدني ودوره في ترشيد أنظمة الحكم: حالة الدول النامية؛ **الحوار المتوسطى**؛ المجلد ٤؛ العدد ١؛ مارس ٢٠١٣. ص ص. ١٦٥- ١٨٠. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/17143

(ISSN: 2536 - 9555)

ز- **دور منظمات المجتمع المدنى فى الحد من الكراهية وزيادة التسامح بين فئات المجتمعات النامية:** يشكل خطاب الكراهية والتطرف والعنصرية خطراً حقيقياً على كافة المجتمعات المتقدمة والنامية، ويمثل تهديداً لقيم حقوق الإنسان والتسامح والتعايش السلمي بين البشر. ونظرا لدور منظمات المجتمع المدني الحاسم في تعزيز هذه القيم والمبادئ، تعول عدة منظمات دولية والدول النامية على المبادرات والأنشطة المجتمعية الهادفة لتعزيز التسامح والقبول المتبادل بين أفراد المجتمع، وتشجيع الشباب على تفعيل آليات جديدة لمكافحة خطاب الكراهية باسم الدين والوقوف بحزم ضد التطرف والإرهاب؛ وهو ما يعمل على تعزيز جهود منظمات المجتمع المدني المحلي والدولي لمعالجة الظواهر ذات التأثير السلبي على المجتمع.

وقد تسببت التفجيرات الارهابية العالمية عقب هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة فى تزايد موجات خطاب الكراهية بإسم الدين ضد الأخر المختلف دينيا وعقائديا فى الدول الغربية؛ وانتقال هذه الموجات لعدة دول نامية من أبرزها الهند وميانمار ومصر وأفغانستان والعراق مع اندلاع أعمال تحريض على التطهير والعنف والقتل والتهجير القسرى لأتباع هذه الجماعات محل الكراهية. لذا تم تأسيس العشرات من منظمات المدنى فى الدول الغربية وفى بعض الدول النامية التى استهدفت تعزيز قدرات المجتمع المدني لمكافحة خطابات الكراهية باسم الدين، وصياغة المبادرات الاجتماعية، والتدريب على أساليب رصد وتوثيق خطابات الكراهية قبل تفاقمها، كما استهدفت رفع قدرات المتدربين لوضع الخطط التنفيذية للمبادرات المجتمعية وآليات تسويقها.

وتستطيع منظمات المجتمع المدنى وضع وتنفيذ العديد من البرامج للحد من والتصدى المحلى والدولى لـ "خطاب الكراهية"، والتى تتضمن التعريف بالأشكال المختلفة لخطابات الكراهية، والجهود الدولية والوطنية المحلية الرامية لمكافحته، وكذلك الدعوة لإدارة نقاش حول "استراتيجية الأمم المتحدة" "ووثيقة الأخوة الإنسانية" و"دليل البوصلة" لمناهضة خطاب الكراهية. كما تقوم منظمات المجتمع المدنى بتقديم خدمات التدريب على أساليب رصد وتوثيق خطابات الكراهية، والتمييز بينها وبين حرية التعبير، وكيف

يتم تحول خطاب الكراهية لتطرف عنيف، بالإضافة إلى مراعاة الجانب الجنساني في مكافحة خطابات الكراهية. وقامت بعض منظمات المجتمع المدنى بتوفير التدريب العملي حول المبادرات المجتمعية، ومن أبرز المبادرات التى طرحتها بعض منظمات المجتمع المدنى: مبادرة مكافحة خطابات الكراهية ضد النساء، ومبادرة مناهضة خطابات الكراهية ضد الأطفال في دور الرعاية، ومبادرة التوعية ضد التنمر والتى تستهدف تنفيذ أنشطة لتوعية طلاب المدارس الثانوية ضد التنمر باعتباره أحد أخطر أنواع خطابات الكراهية[٤٦].

حـ- زيادة وفعالية دور منظمات المجتمع المدنى فى سياسات مواجهة الأزمات والكوارث الطبيعية: فرض ظهور فيروس كورونا (كوفيد ١٩) في مدينة ووهان الصينية في ديسمبر ٢٠١٩ واجتياحه دول العالم في مطلع ٢٠٢٠؛ على مؤسسات المجتمع المدنى فى مصر والدول النامية القيام بمجموعة من المبادرات والأنشطة لمساندة الدولة والمجتمع فى مواجهة الوباء؛ والتى اشتملت على: المبادرات الإغاثية؛ والمبادرات التوعوية؛ وكذلك تلك التى تقوم بتقديم دعم صحى، فضلاً عن المبادرات الخيرية وغيرها من مبادرات مؤسسات المجتمع المدنى ليثبت مساندته وشراكته للدولة. وكشفت الدرأسة عن أن مستوى كفاءة مؤسسات المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة جائحة فيروس كورونا كان متوسطاً نظرا لوجود بعض الصعوبات التي تواجه كفاءة مؤسسات المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة جائحة فيروس كورونا؛ وطالبت بضرورة زيادة كفاءة مؤسسات المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة جائحة فيروس كورونا؛ والتوصل إلى خطة عمل مقترحة لزيادة كفاءة مؤسسات المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة جائحة فيروس كورونا[٤٧].

---

[٤٦] أيمن عقيل (محرر)؛ **بناة السلام في مصر٢: مكافحة خطابات الكراهية باسم الدين**؛ مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان؛ القاهرة. يناير ٢٠٢٣. ص ص. ٥-١٧. WWW.maatpeace.org

[٤٧] هبة الله عادل عبد الرحيم محمد كشك؛ كفاءة مؤسسات المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة جائحة فيروس كورونا؛ **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية**؛ المعهد العالى للخدمة الاجتماعية ببورسعيد؛ المجلد ٥٤، العدد ٢، إبريل. ص ص. ٤٤٣-٤٩٠.

(ISSN: 2536 - 9555)

بينما اتجهت دراسة أخرى إلى التعرف على دور الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني في تحقيق الأمن الاجتماعي في ظل جائحة كورونا. وقد ركزت الدراسة في هذا السياق على تحليل رؤية عينة من الخبراء والصحف اليومية؛ حيث اعتمدت الدراسة في جمع البيانات على أداة تحليل المضمون لعينة من مقالات الرأي بصحيفة الأهرام باستخدام الأسبوع الصناعي، وبلغ عدد المقالات (٢١٣) مقالا؛ كما استخدمت الدراسة استمارة استبيان بالتطبيق على عينة من الخبراء في المجتمع المصري، وبلغ حجم العينة (٨٠) خبيراً، للتعرف على نمط العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في ظل جائحة كورونا. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن هناك إشكالية في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني وما شهدته هذه العلاقة من تطور وما أضفته هذه العلاقة المتداخلة من ضعف وهشاشة المجتمع المدني، الى جانب عدم الثقة بين الطرفين ومحدودية الحرية التي تمنحها الدولة للمجتمع المدني، كما تبين من النتائج أنه في ظل جائحة كورونا، أعطت الدولة مساحة أوسع وحركة أكثر لمنظمات المجتمع المدني، وذلك باعتبار أنها الأكثر قدرة على تعبئة جهود الأفراد، وتحقيق معدلات مشاركة مجتمعية مرتفعة في مواجهة الأزمات والمخاطر، كما أشارت نتائج الدراسة الى أن هناك العديد من السياسات الداعمة للشراكة بين الدولة والمجتمع المدني وكان من أهمها، سياسات داعمة لشراكة حقيقية ومؤسسية مع مؤسسات الدولة تقوم على المشاركة في صنع السياسات العامة، وسياسات تتوجه الى بناء مجتمع مدني قادر على مواجهة المخاطر[٤٨].

[٤٨] أمينة سعيد عبد الفتاح الصياد؛ الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني وتحقيق الأمن الإجتماعي"جائحة كورونا أنموذجا"؛ **مجلة كلية الآداب بجامعة الفيوم**؛ المجلد ١٥، العدد ١، يناير ٢٠٢٣، الصفحة ١٢١٧–١٣١٨.
https://jfafu.journals.ekb.eg/article_278659_66109897e793e87d24fe04658f8db7cb.pdf

ثالثا: النظريات المفسرة لدور منظمات المجتمع المدنى فى السياسات العامة

مرت نظريات دراسة السياسات العامة بعدة مراحل وتطورات خلال الفترة الزمنية الممتدة بين عام ١٩٤٥ وعام ٢٠٢٢؛ قدم فيها علماء السياسة والادارة مجموعة من المساهمات البحثية والعمية للوصول إلى صياغة نماذج واقترابات ونظريات لدراسة عملية صنع وتنفيذ وتقييم السياسات العامة. ويلاحظ من تتبع هذه الدراسات والمساهمات البحثية فى حقل السياسات العامة؛ قيام بعض الباحثين والمتخصصين بطرح عدة اجتهادات فكرية وعلمية خلال الفترة من بداية الخمسينيات إلى نهاية الثمانينيات من القرن العشرين لوضع معالم وأسس نظرية متعددة لدراسة تحليل وتفسير وفى مرحلة تالية إمكانية التنبأ بعملية صنع وتنفيذ وتقييم القرارات المتعلقة بالعلوم السياسية عامة وحقل السياسات العامة خصوصا.

غير أنه مع تزايد سرعة المستحدثات والتطورات التكنولوجية والعلمية بدءا من عقد التسعينيات فى القرن العشرين وصولا إلى بداية العقد الثالث من القرن الواحد والعشرين؛ جرت ودارت العديد من المناظرات الفكرية والمناقشات الفكرية لنقد النظريات والمناهج والاقترابات العلمية والفكرية التى تم وضعها فى الفترة السابقة المتعلقة بفصل واستقلال علم السياسات العامة عن مجموعة العلوم السياسية. لذا فقد شهدت هذه الفترة تأسيس وتبنى اقترابات ومناهج ونظريات متجددة ونظريات أخرة جديدة تماما؛ تركز على وتستهدف تقديم تحليلات وتفسيرات جديدة ومختلفة للسياسات العامة وبما يتماشى مع ويعكس تأثير هذه التطورات السريعة والكبيرة والعديدة.

ويحاول الباحث عرض مجموعة من النظريات التقليدية والنظريات الجديدة والمستحدثة في تحليل وتفسير السياسات العامة ومكانة منظمات المجتمع المدنى فيها وأدواره ووظائفه فيها مع الإشارة إلى نقاط قوتها وضعفها وتحديد أهم الانتقادات الموجهة لها فى هذا الشأن عموما وتفسيرها لدور ومساهمات منظمات المجتمع المدنى في مواجهة مشكلات واحتياجات المجتمعات المتقدمة والنامية.

١- النظريات التقليدية والنظرة المحدودة لأدوار ومساهمات منظمات المجتمع المدنى:

كما سبق القول؛ تم طرح الأطر والانماط الخاصة بهذه الاقترابات والنظريات العلمية

(ISSN: 2536 - 9555)

فى الفترة الزمنية اللمتدة بين عامى ١٩٤٥ و١٩٩١؛ وذلك انطلاقا من رؤية بعض الخبراء والأكاديميين السياسيين فى أنه يمكن دراسة وتفسير وتحليل عملية السياسات العامة من خلال تقسيمها وتبويبها فى نوعين من الأنشطة المرتبطة بهذه العملية:

أ) المجموعة الأولى: تتعلق بدراسة وتحليل وتفسيرعناصر ومقومات وأدوات ومنظمات السياسة العامة، وتلقى هذه المجموعة ترحيبا وقبولا واهتماما من جانب أساتذة وخبراء العلوم السياسية وخبراء وباحثى علمى النفس والاجتماع، نظرا لنجاحها فى– من وجهة نظرهم– فى تحديد الفاعلين السياسيين والإجتماعيين والإقتصاديين المؤثرين فى عملية صياغة وورسم وتخطيط السياسات العامة وكذلك تقييم فعاليتها ونتائجها النسبية وتحليل الآثار المترتبة عليها؛ ومن أبرز هذه الاقترابات والمداخل: اقتراب الجماعة؛ واقتراب النحبة أو الصفوة؛ والاقتراب المؤسسى. وفيما يلى نبذة عن كل منها ورؤيته لدور منظمات الجتمع المدنى فى السياسات العامة؛ وبيان أهم الانتقادات الموجهة لكل منها.

١) اقتراب الجماعة: يرى أنصار هذا الاقتراب أن السياسة العامة هي حصيلة كفاح الجماعات، أو هى محصلة التعاون أو التنسيق الذى تبرمه الجماعات فيما بينها عقب مرحلة من الصراع والكفاح للوصول إلى حقوقها؛ وذلك بهدف حماية وصيانة والحفاظ على مصالحها والتوكيد على إرادتها[٤٩]. ويرتكز هذا الاقتراب على التفاعل ووالتعاون والصراع بين الجماعات باعتباره مصدر ديمومة واستمرار الحياة السياسية، وهناك علاقة طردية وثيقة بين التغيير فى بنية وشكل ومواقف الجماعات واستمراها أو فعاليتها فى الحياة السياسية للدول وبين تشكيل وتنفيذ السياسات العامة فى هذه الدول. وفقا لهذا

(49) EDWIN GORDON BAIN," CHAPTER 2: POLICY PROCESS AS PART OF THE POLITICAL AND ADMINISTRATIVE PROCESSES",in**:AN ANALYSIS OF PUBLIC POLICY: IMPLEMENTATION WITH PARTICULAR REFERENCE TO PUBLIC HEALTH POLICY,** submitted in accordance with the requirements for the degree of DOCTOR LITERARIUM ET PHILOSOPHIAE UNIVERSITY OF SOUTH AFRICA, SEPTEMBER 1992.pp. 6- 9.

الاقتراب فإن الجماعات القائمة فى الدولة ينظر إليها كجماعات مصلحة وبالتالى تستطيع الجماعة الأقوى فى فرض رغباتها على النظام السياسى القائم وترجمة هذه الرغبات إلى سياسات عامة تلبى فقط أهدافها ومصالحها دون غيرها(٥٠).

٢) الاقتراب المؤسسي: وفقا لهذا الاقتراب فإن الأنشطة السياسية والحكومية تقوم برسمها وتنفيذها وتقييمها المؤسسات الرسمية في الدولة وهي: السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية. وتنهض هذه المؤسسات بعملية اتخاذ القرارات وصنع السياسة العامة، فالسياسة العامة وفقا لهذا الاقتراب تقوم الحكومة بمهام رسم وصنع وتنفيذ السياسات العامة، وهي أيضا التي تضفي عليها ثلاث مقومات رئيسية هي: الشرعية، والعمومية، وطابع الإلزام(٥١). على الرغم من بعض مزايا استخدام هذا الاقتراب فى تحليل وتفسير السياسات العامة غير أنه أصبح من وجهة نظر بعض الباحثين والمتخصصين غير كاف وغير نافع فى مواكبة التطورات الحديثة المهمشة لدور الدولة كفاعل رئيسي ووحيد فى الحياة السياسية وفى عملية صنع وتنفيذ وتقييم السياسات العامة وبروز أدوار لقوى مجتمعية وسياسية أخرى، لذلك انصرف اهتمام الباحثين والمتخصصين إلى استخدام اقترابات ونماذج ومداخل تتعلق بدراسة الجماعات والشبكات التي تحكم العلاقات بين الأفراد والجماعات بدلا من مؤسسات الدولة وحدها.

٣) اقتراب النخبة: يرى أنصار نموذج النخبة (الصفوة) أنه ما من مجتمع مهما كان مستواه من التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، لا يخلو من أقلية ماهرة تسيطر على مقاليد وإدارة النظام السياسى وأكثرية تخضع لحكم تلك الأقلية، ويطلقون عليها اسم الصفوة أو النخبة. ووفقا لهذا النموذج فإن قرارات وعمليات السياسة العامة هي تلك التي

---

(50) Ibid., pp.15-16.

(51) Lucia Vesnic-Alujevic, Eckhard Stoermer, Jennifer-Ellen Rudkin, Fabiana Scapolo, In collaboration with Lucy Kimbel, The **Future of Government 2030+: A Citizen Centric Perspective on New Government Models**, the Joint Research Centre (JRC), the European Commission's science and knowledge service, Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2019. https://ec.europa.eu/jrc**.** PP.11-14.

(ISSN: 2536 - 9555)

تعبر عن قيم و تفضيلات النخبة الحاكمة، وأنها كنخبة متميزة هي التي تشكل رأي الجمهور حول السياسة العامة، وهي التي تؤثر في الجمهور بأكثر مما تتأثر هي به[٥٢].

وعلى غرار اقتراب الجماعة تم نوجيه عدة انتقادات لاقتراب النحبة من أبرزها أن السياسات العامة المرتبطة بنخبة معينة لاتعبر عن طموحات وأهداف المواطنين وبالتالى تشكل استفزازا للجماهير، نظرا لعنايتها بالمصالح الخاصة على حساب المصالح العامة؛ علاوة على الصعوبة العلمية فى تحديد أعضاء النخبة وجمع المعلومات اللازمة والكافية للتحليل العلمى الدقيق عنهم[٥٣].

٤) اقتراب النظم: يقوم هذا النموذج على أساس مفاده أن السياسة العامة هي مخرج للنظام السياسي القائم في المجتمع والبيئة المحلية والخارجية المحيطة به بمعنى أنها استجابة النظام السياسي إزاء الحاجات والمطالب المطروحة عليه من أطراف البيئتين الداخلية والخارجية المحيطة به، ويعتمد في ذلك على المعلومات المطروحة من خلال عناصر المدخلات، وبنود المخرجات، وعملية التغذية العكسية او المرتدة بما يؤدى إلى دورة عملية صنع وتنفيذ سياسات عامة جديدة أو مكملة لسياسات عامة سابقة[٥٤].

على الرغم من الإسهامات المتعددة والمختلفة لهذا الاقتراب في تطوير الدراسات السياسية عموما وتحليل السياسات العامة بصفة خاصة، إلا أنه يؤخذ عليه[٥٥]: تركيز الاهتمام على مقومات النظام وطرق دعم استقراره واستمراره، وليس على عوامل تغييره وتطويره دون محاولة تقديم تفسير كيف ولماذا يتطور النظام من وضع إلى آخر بصورة دقيقة، وبالتالي فإن هذا النموذج غير صالح لتناول النظم السياسية في فترات التغيير

---

(٥٢) محمد علي حمود؛ تحليل السياسات العامة وصفات و مهارات المحلل السياسي الناجح؛ **مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية**؛ مج. ١٠، ع. ٣٧، ج. ١ (٢٠٢١)، ص ص. ٢٥٨–٢٦٠.

(٥٣) المرجع السابق؛ ص. ٢٦١.

(54) *Werner Jann and Kai Wegrich*, "Theories of the Policy Cycle", **in: Frank Fischer, Gerald J. Miller, Mara S. Sidney (eds.), Public Policy Analysis Theory, Politics, and Methods,** CRC Press Taylor & Francis Group, Parkway NW, 2007. Pp.27-31.

(55) Ibid.,pp35-36.

الثوري؛ علاوة على نظرته إلى الحياة السياسية نظرة ميكانيكية تبسيطية تتجاهل تعقيداتها وخصائصها المتميزة كما يميل إلى التجريد والعمومية؛ بالاضافة لتجاهله الحوادث والتطورات التاريخية للظواهر السياسية؛ وأخيرا الغموض الكائن فى مكونات الاقتراب خاصة فى كيفية اتخاذ القرارات وصنع السياسة العامة داخل الصندوق الأسود أي داخل النظام السياسي.

مع كل ماسبق فإن هذا الاقتراب قدم تفسيرا مهما يتعلق بغملية صنع السياسة مثل كيف تؤثر المدخلات البيئية في السياسة العامة وتطبيق النظام السياسي، وكيف تحول المطالب إلى سياسة عامة إضافة إلى تأثير السياسة العامة في البيئة، وكذا معرفة طبيعة القوى والعوامل البيئية المولدة للمطالب المطروحة على النظام.

٢) أما المجموعة الثانية: فهي تلك المناهج والاقترابات والنظريات التى تعين وتساعد الخبراء والمتخصصين والعاملين في حقل ودراسات السياسات العامة على تقييم نتائج السياسات وآثار البرامج الحكومية على أرض الواقع وفى اطار الممارسات والأنشطة الميدانية.

يفترض نموذج العمليات لصنع السياسات أن السياسة توضع عبر سلسلة من الخطوات أو المراحل، وأن عدة جهات وأصحاب مصلحة يؤدون دورًا معينًا في مختلف المراحل. ففي نموذج العمليات، يبدأ صنع السياسة بتحديد المشكلة وبطلب تدخل الحكومة، ما يؤدي بطبيعة الحال إلى مرحلة وضع جدول الأعمال، التي يليها تطوير اقتراحات سياسة يقدّمها أصحاب المصلحة المتعددون (الأحزاب السياسية واللجان التشريعية والمجتمع المدني ومراكز الأبحاث والفرق المختصة). ثم تقود هذه المراحل إلى اختيار السياسة وتبنيها، ويتم تشريع السياسة المُختارة قبل أن ينفّذها موظفو الدوائر الحكومية، وتقيَّم بعد أن يكون قد مضى عليها بعض الوقت[٥٦].

---

[٥٦] ليمام سالمة: **نظريات تحليل السياسات العامة؛ موقع ملتقى الباحثين السياسيين العرب على الانترنت:**

https://arabprf.com/?p=2147

(ISSN: 2536 - 9555)

وفي حين أن هذا النموذج هو نموذج وصفي دقيق نسبيًا، فأبرز الانتقادات الموجَّهة ضده هو أنه تسلسلي ومبسّط بشكلٍ مفرط، رغم أن صنع السياسات في الواقع هو عملية أكثر تعقيدًا بكثير تتألف من مراحل متداخلة وتكرارية. كما لا يترك هذا النموذج مجالً للعوامل التي تؤثّر في عملية صنع السياسات، ولتعقيد المساومة والتفاوض اللذان غالبًا ما يحدثان قبل تبني السياسات وتنفيذها.

أما النموذج الرشيد، الذي طوّره هيربرت سيمون الذى قدم تعريفا للرشد بأنه سلوك يناسب تحقيق أهداف محددة ضمن الحدود التي تفرضها ظروف وقيود محددة. واعتبر فى اقترابه أن تنفيذ تحليل السياسات من أجل الوصول إلى قرارات رشيدة يتم عبر عملية تشتمل على خمس مراحل هى[٥٧]: جمع البيانات وتنظيمها؛ وتحديد المشكلة؛ وتقييم توابع التدخلات السياسية؛ وربط التدخلات بمجموعة من القيم والمعايير؛ وأخيرا انتقاء البديل والاختيار الأفضل والمتوافق مغ رغبات وأهداف جماعة المصلحة. وقد نجح عدد من الباحثين فى استخدام هذا الاقتراب وتحقيق نتائج مقبولة ومقنعة في دراسة وتحليل عدة عمليات صنع القرار المرتبطة بالسياسات العامة، غير أن له مواطن ضعف متعددة من أبرزها تلك المرتبطة منها بالافتراضات التي يستند إليها هذا الاقتراب والتى يعتبرها البعض غير واقعية وبالتالى لا تصلح أبدًا بأكملها للدراسة العملية؛ علاوة على اهمال الاقتراب لدور منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في كل من عمليتى تخطيط السياسة وتنفيذها.

أدت الانتقادات الموجهة لاقتراب النموذج الرشيد إلى التفكير فى طرح اقتراب بديل وهو الاقتراب التدريجي الخاص بصنع السياسات حيث اعتبر تشارلز لندبلوم أن صنع القرار الرشيد هو هدف مثالي لا يمكن بلوغه بسبب شرطين لا يبدو أنه يمكن تحقيقهما حول معظم مشاكل السياسات العامة وهما: الاتفاق على الأهداف، والمعرفة الكافية لتوقع تبعات بدائل السياسات ونتائجها بدقة. لذا اقترح لندبلوم صنع السياسات العامة من

(57) Clinton J. Andrews, "Rationality in Policy Decision Making", **in: Frank Fischer, Gerald J. Miller, Mara S. Sidney (eds.), Public Policy Analysis Theory, Politics, and Methods…… op.cit.,** pp. 161- 164.

خلال إجراء تحسين تدريجي للمشاكل الاجتماعية الملموسة بدلً من المُثُل العليا المجرّدة؛ مع الأخذ فى الاعتبار القيود على الوقت والموارد التى تجعل من المستحيل النظر في أكثر من خيارات قليلة للسياسات يمكن تنفيذها سياسيًّا واقتصاديًّا. واعتتمد لند بلوم على فكرة التراكم والتكرار فى العمليات فى ضرورة إجراء عمليات تغيير أصغر وتدريجية تُطبَّق على عدد من دورات السياسات العامة المتكررة(٥٨). وفيما يرفض عدة خبراء في الإدارة العامة الحركة البطيئة لهذا النموذج، يدافع آخرون عن أنه نموذج واقعي وعملي؛ لكن على غرار النموذج الرشيد، يقوم النموذج التدريجي أيضًا على افتراضات ليست دائمًا صالحة عمليًّا، وهي أن الأطراف المعنية كلها (أو معظمها) يتم تمثيلها فى عملية صنع وتنفيذ السياسات، وأنه ليس هناك اختلال كبير في توازن القوى بين أصحاب المصلحة المعنيين والمشاركين فى صنع وتنفيذ السياسات العامة وهو افتراض غير صحيح.

وهناك أيضا المدخل التجريبي والذى يعتمد على المبادئ السلوكية؛ ويعد من المداخل ذات الفائدة المحدودة في التطبيق العملي، ويمكن تجسيده من خلال التجربة الإجتماعية، والتجربة القائمة على التشابه، وهو يستخدم بشكل مكثف نظرية الإحتمالات والإستنتاج الإحصائي، بالإستناد إلى طرق البحث في العلوم السلوكية، وقد أمكن للنموذج التجريبي أن يقدم نتائج غير غامضة حول علاقات السبب والنتيجة، وذلك عندما تكون تحت ظروف مثالية، ولعل هذا ما يمثل أهم عيوب هذا النموذج، حيث أن الظروف المثالية نادرا ما تكون متاحة في ظل عالم اليوم وما يسوده من تفاعلات اجتماعية متشابكة ومعقدة. كما أن الاقتراب التجريبي يتطلب دراسات وبحوث ذات درجة عالية من المهارة والتخيل وجهود شاقة، من أجل تقليل النتائج السلبية، التي قد يتعرض إليها بسبب المؤثرات والضغوطات البيئية التى تضيف لما سبق صعوبة كيفية استخدام وتطبيق نتائج بحوث ودراسات معملية، وتكييفها مع المجتمع الذي يقع تحت سيطرة

(58) Steven Griggs,"Rational Choice in Public Policy: The Theory in Critical Perspective", **in: Frank Fischer, Gerald J. Miller, Mara S. Sidney (eds.), Public Policy Analysis Theory, Politics, and Methods…… op.cit.,** pp. 173-177.

(ISSN: 2536 - 9555)

متغيرات اجتماعية عديدة ومتطورة ومنها منظمات وحركات المجتمع المدنى تصعب من عملية تحليل وصنع السياسات العامة وتحليل نتائجها.

يضاف لماسبق اقتراب الاختيار العام؛ والذى يعد أحد ثمار حركة الاتجاه النيوكلاسيكي في الاقتصاد التي تدعو إلى تقليص دور الحكومة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي وهي تهتم بدراسة الدوافع الاقتصادية وسلوكيات الناخبين والموظفين العاميين في عملية صنع القرار الجماعي مقابل صنع القرارات الفردية في السوق الاقتصادي. لذا يركز هذا الاقتراب على محاولة تفسير دوافع وسلوكيات الناخبين والموظفين في عملية اتخاذ القرار الجماعي المتعلق بالسياسات العامة؛ وتأثير تلك الدوافع في نوعية السياسات التي يتبنونها على المستوى الوطني والمحلي(٥٩). الفكرة الرئيسية فى هذا الاقتراب هى أن السياسات العامة قرارات جماعية يقوم بها أفراد يسعون لتحقيق مصالحهم الخاصة؛ من ثم فإن أنصار هذا الاقتراب يؤمون بالفلسفة الفردية التي تركز على الفرد كوحدة تحليل وعلى قدرة الفرد على معرفة مصلحته، وبالتالى فإنه لاوجود لديهم لمنظمات المجتمع المدنى بكافة أشكالها وأنماطها فى عملية صنع وتنفيذ وتقييم السياسات العامة.

مماسبق؛ يتضح أن النظريات التقليدية؛ وهى نظريات كلاسيكية تتعامل مع السياسة العامة كنتيجة أو متغير تابع لمتغير أصيل وأساسى وهو الدولة وسلطاتها الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتفترض غالبية النظريات التقليدية السابقة أن الدولة بمؤسساتها الثلاثة السابقة هى الصانع الوحيد والمهم للسياسات العامة وكذلك هى المنفذ الوحيد والمقيم الأهم للسياسات العامة وأن أدوار منظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص هى أدوار ثانوية لاتتعدى المساحة المسموح لها بها إلا محاولة التأثير المحدود والمقبول والمسموح به من قبل الدولة وأجهزتها ووفقا للتشريعات والقوانين القائمة والتى تكتفى فقط بالتوكيد على الدور الرئيس للدولة وأجهزتها التنفيذية والتشريعية والقضائية فى

(59) Peter deLeon and Danielle M. Vogenbeck,**"** The Policy Sciences at the Crossroads". In**: Frank Fischer, Gerald J. Miller, Mara S. Sidney (eds.), Public Policy Analysis Theory, Politics, and Methods…… op.cit.,** pp. 3-7.

كافة مراخل وعمليات السياسات العامة(٦٠). وتعتمد هذه الاقترابات والنماذج على المنظومة العقائدية التى سادت فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وحتى عقد التسعينيات من القرن العشرين وهى منظومة "دولة الرفاهية" والتى تؤكد على أن مايفترضه المجتمع في الدولة هو أنها هى التى تتحمل مسؤولية رسمية وواضحة نحو تحقيق الرفاهية الأساسية لمواطنيها، وتوفير الخدمات الاجتماعية المتنوعة حتى يتسنى زيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بجانب مهامها ووظائفها فى حفظ النظام والأمن القومي؛ وينطلق التزام دولة الرفاهية بتحقيق الرفاهية الأساسية لأعضاء المجتمع من قناعة الدولة أو الشعب بالحقيقة التي تؤكد على الدور الهام لرفاهية الفرد في حفظ النظام والأمن القومي؛ وكذلك حق كل إنسان في الحياة الكريمة على أساس وجوده الانسانى(٦١).

غير أن تلك النظرة التقليدية تعرضت لهزة كبيرة نتيجة التطورات السياسية والاقتصادية والثقافية التى حدثت عقب تفكك الاتحاد السوفيتى السابق وهيمنة التوجهات الليبرالية السياسية والاقتصادية الغربية على حركة النظام العالمى الجديد ومكوناته الجديدة المكملة أو المنافسة لدور الدولة والتى من أبرزها منظمات المجتمع المدنى المحلى والعالمى.

٢- النظريات المتجددة والجديدة والنظر لمنظمات المجتمع المدنى كشريك محورى فى السياسات العامة: ترجع أهمية هذه النظريات المعاصرة لكونها تقدم تفسيرا وتحليلا لعملية صنع وتنفيذ السياسات العامة بشكل أكثر واقعية وأكثر فهما ويأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي طرأت على النظم السياسية المعاصرة فى الدول المتقدمة والدول النامية بالشكل الذي يجعل من السياسات العامة أكثر وضوحا وتسهم بشكل

(60) Peter Wagner, "Public Policy, Social Science, and the State: An Historical Perspective ', in **Frank Fischer, Gerald J. Miller, Mara S. Sidney (eds.), Public Policy Analysis Theory, Politics, and Methods…… op.cit.,** pp..29- 31.

(61) Anne Larason Schneider and Helen Ingram," Public Policy and Democratic Citizenship: What Kinds of Citizenship Does Policy Promote?", in: **Frank Fischer, Gerald J. Miller, Mara S. Sidney (eds.), Public Policy Analysis Theory, Politics, and Methods…… op.cit.,**.pp.329- 332.

(ISSN: 2536 - 9555)

أكثر فاعلية في عملية ترشيد وتحسين السياسات العامة ومحاولة الاستفادة بها فى إرساء أسس جديدة للعلوم السياسية والاجتماعية.

ومن أبرز التطورات التى فرضت ضرورة التفكير فى تصويب الاقترابات والمناهج والمداخل البحثية القائمة وابتكار وتأسيس اقترابات ومداخل ومناهج دراسيبة جديدة؛ تغيير نمط علاقة المواطن أو الأفراد والجماعات بالدولة وطرح منظور جديد لهذه العلاقة وفقا لمبدأ "المواطنة" والذى يركز على علاقة الفرد بالدولة ومؤسساتها المتعددة[٦٢]، وهى الرابطة العضوية التى تضم الطرفين فى نسيج متين من الحقوق والواجبات والالتزامات المتبادلة فيما بينهما؛ مع السماح الكامل بنشاط وفعالية كافة المنظمات والمؤسسات التطوعية والاختيارية للأفراد والجماعات بممارسة أدوار سياسية واقتصادية واجتماعية تحقق رفاهية المواطنين والأفراد والجماعات؛ مع التقنين الكامل والكافى لهذه الحقوق والواجبات المتبادلة فى كافة التشريعات القائمة والجديدة؛ ومع التطبيق الصارم والأمين لهذه الحقوق والالتزامات على أرض الواقع دون انتقاص أو تشدد يفضى إلى تجميدها. ولعل هذا ما يفسر استمرار شعور بعض الفئات فى دول ومجتمعات عديدة بالتهميش والاغتراب، وأنهم مواطنون من الدرجة الثانية بسبب عدم تمتعهم على أرض الواقع بذات حقوق المواطنة التى يتمتع بها غيرهم من فئات المجتمع الأخرى، برغم المساواة القانونية بينهم، وذلك بفعل أسباب عديدة، عرقية أو دينية، أو حتى بسبب سياسات وتوجهات النظام الحاكم ذاته تجاه هذه الفئات وتجاه منظمات المجتمع المدنى الممثلة والمعبرة عن رغباته وأهدافه وطموحاته.

لذا طالب كثيير من باحثى النظم السياسية والسياسات العامة بإصلاح "نموذج دولة الرفاه" الذى دارت فى فلكه معظم النظريات التقليدية سالف بيانها، وذلك بتعزيز قيم وعناصر منظومة المواطنة الاجتماعية فى الدول والمجتمعات لاسيما النامية منها، وذلك عن طريق مسلكين رئيسيين هما[٦٣] **الأول:** إدراج مجتمع الرفاهية الإيجابية للأفراد

---

[٦٢] د. عبدالرحمن عبدالعال؛ " دولة الرفاه الاجتماعى بين الليبراليين الاجتماعيين واليمين الجديد وإشكالية حقوق المواطنة "؛ **مجلة الديمقراطية**؛ العدد ٨١؛ يناير ٢٠٢١. ص ص. ١٣-٢٠. http://www.siyassa.org.eg/News/17935.aspx

[٦٣] المرجع السابق× ص ص. ٢٢-٢٤.

والجماعات ضمن منظومة دولة الرفاه الاجتماعية،وذلك بإفساح المجال واسعا أمام الاعتماد بدرجة أكبر على الهيئات والمنظمات التطوعية أو مكونات المجتمع المدنى عموما غير الساعية لتحقيق الربح على حساب الأفراد والجماعات وطموحاتهم وأهدافهم الحيوية، وبما يسمح ويضمن لهذه المنظمات والجمعيات المدنية التطوعية وغيرها للقيام بتقديم كافة خدمات الرفاه والرعاية الاجتماعية والانسانية للأفراد والجماعات فى المجتمعات المحلية المقيمين فيها بدلا من اعتمادهم الأساسى والرئيسى على الأجهزة والمؤسسات الحكومية فى الحصول على هذه الخدمات الشحيحة والمتناقصة والمتأخرة غالبا نظرا لطول مسارات التنفيذ الخاصة بها من أعلى إلى أسفل.

أما المسار الثانى؛ فيتعلق بالاستثمار فى الموارد البشرية للأفراد والجماعات؛ والذى حققت فيه كثير من منظمات المجتمع المدنى شوطا كبيرا ونجاحا ملحوظا من خلال تبنيها وتركيزها على تقديم وتنظيم برامج التدريب والتأهيل النفسى والتعليم المستمر مدى الحياة للأفراد والجماعات فى المجتمعات المحلية محل نشاطها وعملها؛ وفى آحيان كثيرة ثبتت قيمة وجدوى هذا الاستثمار فى البشر وامكاناتهم البشرية فى مقابل ضعف وتراجع سيات الدولة المنصبة غالبا على تقديم وتوفير المساعدات الاقتصادية للأفراد والجماعات بطرق ووسائل مباشرة قصيرة المنفعة وضعيفة الاستمرارية.

ووفقا للتطور السابق؛ ظهرت عدة اقترابات تصويبية وتصحيحية للأقترابات التقليدية غلب على كثير منها مسمى "المابعدية" مثل ما بعد الحداثة والتقلييدية الجديدة والمثالية الجديدة والواقعية الجديدة..... وغيرها؛ لذا أطلق عليها البعض "ثورة المابعدية" والتى استهدفت بالأساس ودخول فاعلين جدد إلى جانب الدولة؛ علاوة على دراسة وتحليل السياسات العامة كسبب ونتيجة في ذات التحليل والدراسة وبما يعكس تمييز وخصوصية دراسة حقل السياسات العامة من حيث الاستقلالية؛ بالإضافة إلى تقليل الفجوة بين الدراسات النظرية والتطبيق من ناحية أخرى بإدراج منظمات الجتمع المدنى وأدوارها وأنشطتها المتعددة فى كافة المراحل المتعددة والمتداخلة للسياسات العامة. لذلك لم يكن من المستغرب نجاح كثير من هذه المداخل والاقترابات فى تقديم حلول شاملة للمشاكل الإجتماعية والاقتصادية عموما والتنظيمية والإدارية على وجه الخصوص فى المجتمعات والدول النامية، وذلك بعد القيام بتقسيم مراحل السياسة العامة إلى مراحل متسلسلة وتحديد أدوار وأنشطة منظمات المجتمع المدنى فى كل منها، ومحاولة إيجاد

(ISSN: 2536 - 9555)

حل عقلاني بأقل التكاليف وأعظم النتائج وذلك باستخدام عدة أساليب فنية لإدارة وتنظيم مساهمات منظمات المجتمع المدنى فى السياسات العامة على المستوى القومى والمستوى المجتمعى المحلى فى غالبية الدول النامية.

يعد اقتراب ومنهج شبكات السياسات العامة من أهم وأحدث المداخل والمناهج المستخدمة فى حقل السياسات العامة خصوصا وفى قضايا تطوير وإصلاح المؤسسات في علمى الإدارة العامة والنظم السياسة المقارنة عموما. وينطلق هذا الاقتراب من مقولة(٦٤) "أن الشبكات السياسية هي مجموعة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التى تشترك وتتعاون معا لإدارة عملية صنع القرار السياسى فى نطاق أو قطاع أو مجال سياسة معينة، بهدف توجيه مخرجات ونواتج هذه السياسات لخدمة مصالحها الاستراتيجية، علاوة على ماسبق فإن وحدة التحليل الأساسية لفهم نظم وآليات عمل هذه السياسات تتناول أدوار كل من الأفراد والمؤسسات معا وذلك من خلال تحليل العلاقات الشخصية بين الأفراد الذين ينتمون إلى هذه الشبكات كوحدة للتحليل، إلى جانب أدوار المؤسسات والفاعلين الجدد فى الساحة السياسية ومن أبرزها منظمات المجتمع المدنى بمختلف مستوياتها التنظيمية باعتبارها وحدة لتحليل وفهم عمل هذه الشبكات.

وفقا لماسبق؛ يؤكد أنصار هذا الاقتراب والمنظور الجديد على أن عملية صنع القرارالخاصة بالسياسات العامة هى محصلة التفاعل والتعاون بين الفاعلين الرسميين والفاعلين المجتمعيين غير الرسميين الذين يكونون شبكات سياسية في نطاق سياسة معينة بهدف توجيه هذه السياسة نحو مصالحهم واستبعاد السياسات التى لاتلبى هذه المصالح؛ ومن ثم فإن هذه الشبكات هى عبارة عن تحالفات بين فاعلين حكوميين وغير حكوميين، من أجل المشاركة في عمليات صنع وتنفيذ وتقييم السياسات؛ لذا فإن منظمات المجتمع المدنى وفقا لهذا المنظور أو الاقتراب لاتعد من جماعات الضغط أو المصالح كما افترضت كثير من الاقترابات والمداخل التقليدية وإنما هى "مشارك كامل"

(64) Richard C. Kearney and Steven W. Hays, Reinventing Government**,** The New Public Management and Civil Service Systems in International Perspective The Danger of Throwing the Baby Out with the Bathwater**, Review of Public Personnel Administration**· October 1998. Pp. 38-47.

على ذات القدر والمساواة والفاعلية مع المؤسسات والمنظمات الحكومية الموجودة فى عملية في صنع وتنفيذ هذه السياسات على المستويين القومى والمحلى(٦٥).

تفرض عمليات صنع وتنفيذ وتقييم السيات العامة– وفقا لأنصار هذا الاقتراب– أن هناك ثلاث مستويات لمشاركة منظمات المجتمع المدنى أولها: المستوى الوسيط حيث تعمل المنظمات كوسيط فى العلاقة بين الفاعلين غير الحكوميين وأجهزة الحكومة وفاعليها، والمستوى الجزئي أو الأصغر أو المستوى المحلى حيث تنهض منظمات المجتمع المدنى بتعبئة وحشد مطالب الأفراد والجماعات المحلية ودمجها فى أطار أو فى داخل منظومة هذه الشبكات، وهناك أخيرا المستوى الكلى أو القومى حيث تقوم المنظمات بالتواصل المباشر والفعال مع القائمين على الوزارات والمؤسسات فى الدولة ومشاركتها بشكل مباشر ودائم فى كافة مراحل السياسات العامة(٦٦).

يميز باحثى وخبراء شبكات السياسات العامة بين خمسة أنواع من هذه الشبكات تبعا لعدة معايير وعناصر متعلقة بمنظمات المجتمع المدنى المساهمة أو المشتركة فيها أهمها(٦٧): عدد الأعضاء ومدى مرونة العضوية ودرجة التماسك والتفاعل داخل الشبكة، وكذلك التنظيم الهرمى والتسلسل الإدارى فيها. ومن أبرز هذه الأنواع: مجتمعات السياسة؛ والشبكات المحترفة؛ والشبكات المحلية بين الحكومية؛ والشبكات الاقتصادية (المنتجة)؛ وشبكات الموضوع الواحد. وينبه أنصار اقتراب شبكات السياسات العامة إلى أن هذا التصنيف ليس جامدا ومغلقا حيث قد يظهر نوعان من الشبكات يقومان بتنفيذ ذات السياسة العامة؛ كما انه من المحتمل وجود أعضاء فاعلين ذوي تأثير وموارد داخل نفس الشبكة إلى جانب مشاركين آخرين غير فاعلين أو على الهامش كطرفي نقيض(٦٨).

---

(65) Jِrg Raab and Patrick Kenis*",* Taking Stock of Policy Networks: Do They Matter?'. in: **in: Frank Fischer, Gerald J. Miller, Mara S. Sidney (eds.), Public Policy Analysis Theory, Politics, and Methods…… op.cit.,** pp. 187- 189.

(66) R. A.W. Rhodes, "Policy Network Analysis", in: MICHAEL MORAN, MARTIN REIN, and ROBERT E. GOODIN**, The Oxford Handbook of PUBLIC POLICY,** Oxford University Press Inc., New York. First published 2006. PP. 425- 429.

(67) Ibid., pp. 431-432.

(68) Tom Christensen, "Smart Policy?", in: MICHAEL MORAN, MARTIN REIN, and ROBERT E. GOODIN**, The Oxford**

(ISSN: 2536 - 9555)

خامسا: مقترحات زيادة فعالية مشاركة منظمات المجتمع المدنى

تتطلع الشعوب فى الدول النامية عموما وفى المنطقة العربية بصفة خاصة إلى تبنى النظم السياسية الحاكمة الجديدة فى مرحلة ما بعد الثورات التى جرت فى الفترة بين عامى ٢٠١١ و٢٠١٣ إلى تبنى رؤية سياسية واجتماعية بديلة عن الواقع الذي كان سائدا، انطلاقا من الرغبة في التغيير والتجدي نحو الأفضل وتجاوز أزمة الصياغة القانونية السائدة فى غالبية الدساتير العربية والذى يعتبره البعض "عودة الدولة العميقة بقوة من جديد" وكذلك "الاتجاه السلطوى الجديد والذى يشير إلى إمكان قيام النظم الحاكمة بتحقيق التنمية الاقتصادية الليبرالية من دون تحقيق الديمقراطية أو الليبرالية السياسية[٦٩]. إنمنظمات المجتمع المدني، بصفتها الجسر بين صانعي السياسات والجمهور المستهدف بهذه السياسات، مخولة بشكلٍ فريد للمشاركة الفعالة فى كافة مراحل السياسات العامة. لذا فإنه يتعير تعزيز الإصلاح وحل المشاكل التي تؤثّر في فعالية دور هذه المنظمات فى عملية السياساتالعامة وتطوير قدراتها على كشف مشاكل السياسات العامة وتحديدها وتحليلها ومعالجتها بأساليب وطرق فعالة وناجزة.

على ضوء ما سبق يتعين النظر فى المقترحات والتوصيات التالية:

١- إعادة النظر فى محتوى ومضمون الدساتير القائمة: ان الدستور باعتباره تجسيداً لارادة الأمة فى تقنين ورسم وبيان كيفية تنظيمها وتسيير مؤسساتها والمنظم للوفاق بين الحرية والسلطة، كما انه يعتبر القانون الاساسى فى الدولة؛ كما ان الدستور قيمة ووثيقة تضمن شكل الدولة وشكل الحكم، لذا فإنه من اهم صفات الحكم الجيد

Handbook of PUBLIC POLICY, Oxford University Press Inc., New York. First published 2006. PP. 448-451.

[٦٩] من أبرز الدراسات التى تتبنى هذا الرأى ما يلى:

- زين العابدين معو؛ الثورات العربية بين حتمية التغيير السياسي وتحديات الواقع (قراءة في أسباب قيامها ومستقبلها)؛ **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**؛ المجلد ٤؛ العدد ١. يناير ٢٠١٤. ص ص. ١٠٩-١٢٨.

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/36046

- نسيب نجيب؛ الثورات العربية: دراسة في عوامل قيامها ومآلاتها؛ **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**؛ المجلد ١٢؛ العدد ١. مايو ٢٠١٧. ص ص. ١٢٠-١٤١.

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/38265

عدم تجاوز الدستور وعدم التدخل فى عمل منظمات المجتمع المدنى؛ وعلاوة على تكريسه للديمقراطية التشاركية لمنظمات المجتمع المدنى والنظر اليها على أنها شريك لمؤسسات الدولة والسلطة التنفيذية تحديدا فى بناء المستقبل ومن ثم التوكيد على حيوية ومتانة العلاقة الترابطية بين أجهزة الحكومة ومنظمات المجتمع المدنى وذلك بالاقرار بدور منظمات المجتمع المدني كفاعل مشارك وأساسي في عملية السياسات العامة بمختلف مراحلها وخاصة تلك المتعلقة بالمشاركة في إعداد قرارات ومشروعات السياسات العامة مع المؤسسات والأجهزة المنتخبة؛ علاوة على دورها الحيوى فى عملية تنفيذ وتقييم فعالية هذه السياسات على أرض الواقع.

٢- تعديل القوانين واللوائح التنفيذية المنظمة لتأسيس ونظم عمل وميادين وأنشطة منظمات المجتمع المدنى؛ وبما يكفل لهذه المنظمات التوسع فى إنشاء شبكات وتحالفات منظمات وجمعيات العمل الأهلي التنموي (غير الهادف للربح)؛ وعدم تسيس أهدافها وأنشطتها لأغراض سياسية للقيادات الحاكمة وعلى أن يكون لها الشخصية الاعتبارية والتمتع بالاستقلال الفني والمالي والإداري، بهدف تعميق ممارسات وأنشطة التطوع في العمل الأهلي وتنمية المجتمع، وتعبئة الجهود الفردية والجماعية لإحداث مزيد من التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المستوى القومى وعلى مستوى الوحدات المحلية، وإقامة المشروعات الخدمية والتنموية فى المجتمعات المحلية، ودعم تنفيذ أعمال مشروعات المبادرات الاجتماعية التنموية، وذلك بالتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص، والأجهزة والمؤسسات المعنية فى الدولة.

٣- ضرورة قيام منظمات المجتمع المدنى بالالتزام بتطبيق مجموعة من المبادىء والقيم الأساسية "للحوكمة" ونظم قياس الأداء الرشيدة فى نظم العمل الداخلية بها وفى كافة الأنشطة التى تشارك بها فى صنع وتنفيذ السياسات العامة؛ لضمان فعالية ونجاح أدوارها على المستوى والطموح المرجو منها؛ ومن أبرز هذه المبادىء والقيم ما يلى: الشفافية وحرية تداول المعلومات؛ والاحترافية Professionalism ونعني بها قدرات أعضاء منظمات المجتمع المدنى على التحليل العلمي، وتغليب المصلحة العامة على المصالح الخاصة، والمتابعة التى ونعني بها وضع آلية لتفعيل التغذية المرتدة feedback لأي سياسة من خلال تطبيق آليات ووسائل الرقابة والمساءلة والفعالية Efficacy في التأثير على محتوى ومضمون السياسات العامة فى كافة المراحل وخاصة تلك المتعلقة بمرحلة مابعد التنفيذ على أرض الواقع.

(ISSN: 2536 - 9555)

٤- التشاور مع كافة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص لضمان تحقيق المشاركة المجتمعية، وهو الاتجاه الذي تأخذ به معظم الدول الديمقراطية فى تحقيق المشاركة المجتمعية؛ مما يسهم زيادة وتدعيم القبول الشعبي لهذه السياسات، مما يكفل لها بالتالي تحقيق نسبة أعلى من النجاح لها عند التنفيذ وتحقيق الأهداف المرسومة والموضوعة لها فى زيادة معدلات مشاركة أفراد الشعب فى السياسات العامة. علاوة

٥- ضرورة التواصل المستمر لمنظمات المجتمع المدنى الأهلية مع الأحزاب السياسبية لما لها من مزايا وامكانات فى الانتشار الجغرافي والتغطية السياسية وتعددية اللجان المتخصصة فى مجالات وقطاعات السياسات العامة بها؛ والاستفادة منها فى رؤية قومية شاملة لتنفيذ السياسات العامة مع مراعاة بعض المصالح المحلية الخاصة لبعض المناطق والتجمعات الجغرافية ذات الطبيعة الإثنية الخاصة. علاوة على توظيف قدرات الأحزاب السياسية فى الوظيفة الرقابية على القرارات التى تصدرها الأجهزة التنفيذية للمستويات والوحدات الإدارية المتوسطة والدنيا على المستوى القومى والمحلى؛ وهى ما يسهم فى مشاركة عدد كبير من الأحراب والقوى السياسية في تحديد الأهداف وصياغة أنسب الوسائل لتنفيذ السياسات العامة والرقابة عليها ويخلق مجالا أوسع لتنشيط دور الأحزاب السياسية فى العملية السياسية بالدول النامية؛ وبالتالى إقامة توزانات صحية ومقبولة في المصالح السياسية بين هذه القوى والنظم السياسية الحاكمة فى تلك الدول، وهو ما يضمن أكبر حجم من التأييد للسياسات العامة، وعدم تأثر تنفيذها بالتغير في المناخ السياسي الداخلي.

٦- العمل على اتاحة وتدفق المعلومات لمنظمات المدنى خاصة تلك المتعلقة بانشطته وأهدافه دون قيود؛ فقد اتفقت غالبية الدراسات المعنية بمنظمات المجتمع المدنى بالدول النامية إلى أن من المشكلات الرئيسية التى تعد قيدا على منظمات المجتمع المدنى هى مشكلة إتاحة وتوفير تدفق المعلومات حيث تحرص كثير من حكومات هذه الدول على سن عشرات القوانين التى تحمى سرية الوثائق وتحظر تداول ونقل المعلومات.

الخاتمة:

تناولت الدراسة العوامل والأسباب الدافعة لزيادة دور وفعالية مشاركة منظمات المجتمع المدنى فى جميع مراحل السياسات العامة بالدول النامية والتى شملت: بزوغ وانتشار ظاهرة العولمة بأبعادها وقيمها السياسية والاقتصادية والمجتمعية؛ والتحديث والتطور في علم السياسات العامة وودمج منظمات المجتمع المدنى في عملية صنع وتنفيذ السياسات العامة إلى جانب الدولة؛ وتبنى المنظمات الدولية على الساحة العالمية لهذه المنظمات كأحد آليات الإصلاح الشامل فى الدول الاستبدادية؛ وفرض الدول المانحة شرط مشاركة منظمات المجتمع المدنى فى السياسات العامة؛ وفشل وقصور سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى فى مرحلة ماقبل وما بعد الثورات العربية؛ والثورات العربية وانعكاساتها على الدساتير والتشريعات الجديدة.

علاوة على العوامل والتطورات السابقة فى زيادة وفعالية مشاركة منظمات المجتمع المدنى فى السياسات العامة كشفت الدراسة عن قيام منظمات المجتمع المدنى بالعديد من الوظائف الجديدة والمتجددة والتى من أهمها: تحقيق النظام والانضباط فى المجتمع؛ وغرس القيم والتنشئة الاجتماعية والسياسية؛ والوساطة والتوفيق؛ وملء الفراغ فى فترة غياب أجهزة الدولة أو انسحابها؛ والمشاركة فى تنفيذ مشروعات البنية الأساسية؛ ودمقرطة وترشيد الإدارة الحكومية للسياسات العامة؛ والحد من الكراهية وزيادة التسامح بين فئات المجتمعات النامية؛ وزيادة وفعالية دور منظمات المجتمع المدنى فى سياسات مواجهة الأزمات والكوارث الطبيعية. وعرضت الدراسة المناهج والاقترابات والمداخل الخاصة بتحليل دور منظمات المجتمع المدنى فى السياسات العامة؛ والتى تم تقسيمها إلى المناهج والاقترابات والمداخل التقليدية التى سادت فى العلوم الاجتماعية والسياسية وعلم الإدارة العامة خلال الفترة الزمنية الممتدة بين عامى ١٩٤٥ وحتى نهاية عقد التسعينيات من القرن العشرين؛ والاقترابات والمناهج الحديدة الداعمة والمعتمدة على مشاركة منظمات المجتمع المدنى فى كافة مراحل السياسات العامة.

وتخلص الدراسة إلى أن التطورات العالمية والداخلية فى الدول النامية فرضت على كثير من الأنظمة السياسية وكذلك على الباحثين والمتخصصين فى حقل السياسات العامة إعادة النظر فى شكل وحجم دور منظمات المجتمع المدنى فى مراحل وعمليات السياسات العامة بضرورة تحول النظر إلى هذه المؤسسات والمنظمات باعتبارها شريكا

(ISSN: 2536 - 9555)

لأجهزة ومؤسسات الدولة (التنفيذية والتشريعية والقضائية) فى صناعة وتنفيذ القرارات والخطط المتعلقة بالسياسات العامة . علاوة على إفساح المجال واسعا أما هذه المنظمات للمشاركة فى الانشطة والمجالات التى احتكرتها الدولة لفترة طويلة ؛ مع ضرورة توجه الباحثين والمتخصصين لتبنى المناهج والاقترابات البحثية الجديدة فى تحليل الدور التشاركى لمنظمات المجتمع المدنى فى السياسات العامة بالدول النامية .

قائمة المراجع:

أولا:المراجع باللغةالعربية:

أ- الوثائق :

١-البنك الدولى، **قضايا وخيارات لتحسين المشاركة بين البنك الدولي ومنظمات المجتمع المدني**، نيويورك، مارس/ آذار ٢٠٠٥؛كما يمكن تحميل هذه الدراسة من على موقع البنك على شبكة الإنترنت: http://www.worldbank.org/civilsociety

٢-_____، **قضايا وخيارات لتحسين المشاركة بين البنك الدولي ومنظمات المجتمع المدني**، نيويورك، مارس ٢٠٠٥، كما يمكن تحميل هذه الدراسة من على موقع البنك على شبكة الإنترنت:

http://www.worldbank.org/civilsociety-

٣- _____، **تطوير المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة بهدف النمو الشامل فى الشرق الأوسط**، نيويورك،٢٠١٥.

www.documents.worldbank.org/curated/.../PIDC11540PID0

٤-الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، قانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية، القاهرة، ٢٠٠٢.

٥-_____: الجريدة الرسمية، عدد (٢٠ مكرر "و")، ٢٤ مايو ٢٠١٧.

ب- الرسائل والأطروحات العلمية:

١- خليل فنيار خليل خله؛ دور الجمعيات الأهلية في دعم المبادرة القومية لتطوير القرى الأكثر احتياجاً في ضوء رؤية مصر٢٠٣٠؛ اطروحة(ماجستير) جامعة اسيوط.كلية الخدمة الاجتماعية.قسم تنظيم المجتمع.؛ أسيوط؛ ٢٠٢٣.

٢-زهرة جمال محمد مهران؛ اسهامات مبادرة حياة كريمة في تحسين نوعية الحياة للأسر الأكثر احتياجًا في الريف المصري؛ اطروحة(ماجستير) جامعة اسيوط. كلية الخدمة الاجتماعية.قسم التخطيط الاجتماعى.٢٠٢٣

٣-مادونا عوض صموئيل ساويرس؛ دور الجمعيات الأهلية القبطية في مواجهة الأمية: دراسة تقويمية؛ أطروحة (الماجستير)- جامعة عين شمس. كلية التربية. قسم أصول التربية؛ ٢٠٢٢.

جـ- الكتب:

١-أمانى قنديل (محررا ومشرفا)، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، الناشر: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، ٢٠٠٤.

-أيمن عقيل (محرر)؛ بناة السلام في مصر٢: مكافحة خطابات الكراهية باسم الدين؛ مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان؛ القاهرة. يناير ٢٠٢٣.

www.maatpeace.org

٢-سعاد عبد العاطى أحمد بدر و مجدة امام حسانين؛ تفعيل دور المجتمع المدنى للتعامل مع مشكلة الأطفال بلا مأوى فى مصر فى ضوء بعض التجارب الدولية؛ معهد التخطيط القومى٢٠٢٠.

٣-وحيد عبد المجيد (محرر)، سلسلة دراسات المفاهيم الليبرالية والديمقراطية، الناشر: مشروع ميبى (رسل الحرية) والمجموعة المتحدة؛ القاهرة، ٢٠١٢.

د-البحوث والدراسات فى الدوريات العلمية:

١-احسان محمد حفظى؛ دورالمجتمع المدنى فى تمكين المرأة دراسة حالة على بعض المترددات على جمعية المراة والتنمية بمدينة الإسكندرية؛ مجلة كلية الاداب بجامعة المنصورة؛ المجلد ٦٠، العدد ٦٠. يناير ٢٠١٧.

https://artman.journals.ekb.eg/article_147053_2de288dfca21516fb2e57c80e84d2d02.pdf

٢- أحمد نبوي حسب النبي؛أدوار مؤسسات المجتمع المدني التطوعية في تحقيق العدالة الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية والسويد وإمكانية الإفادة من خبراتها في مصر؛ مجلة دراسات فى التعليم الجامعى؛ المجلد ٣٧؛ العدد ١. أكتوبر ٢٠١٧.

https://journals.ekb.eg/article_49215_36beca7a1cd4e880b5cc8ac244943a2b.pdf

٣-أحمد السيد علي عثمان ؛ دور النقابات المهنية في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية في مصر؛ مجلة الخدمة الاجتماعية؛ الناشر: الجمعية المصرية للأخصائيين الإجتماعيين؛ القاهرة؛ يناير ٢٠١٧.

(ISSN: 2536 - 9555)

https://dss.journals.ekb.eg/article_160646_1e370c01bca28fcce71d8d6b047cad9a.pdf

٤–أمانى قنديل (محرر)، مؤشرات فاعلية منظمات المجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، ٢٠١٠.

٥–أمينة سعيد عبد الفتاح الصياد؛ الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني وتحقيق الأمن الإجتماعي"جائحة كورونا أنموذجا"؛ مجلة كلية الآداب بجامعة الفيوم؛ المجلد ١٥، العدد ١، يناير ٢٠٢٣.

https://jfafu.journals.ekb.eg/article_278659_66109897e793e87d24fe04658f8db7cb.pdf

٦–بلحاج صالح؛ مسألة التغير في السياسات العامة؛ المجلة الجزائرية للدراسات السياسية؛ المجلد ١؛ العدد ٢؛ ٢٠١٤.

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/16438

٧–جمال زيدان؛ دور المجتمع المدني في تقويم السياسات العامة في الجزائر؛ مجلة صوت القانون؛ المجلد ٢؛ العدد ١. ٢٠١٥.

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/137/8/1/151580

٨– جودي هاول، "تغيير التوقعات: مفهوم وتطبيقات المجتمع المدني في التنمية العالمية"، مركز دراسات التنمية الدولية، نيويورك، ٢٠٠٧، ترجمة: على عبد الرازق، تم الحصول عليها من موقع الأنترنت التالى:

www.3almani.org/19/10/2009.

٩–حمدان محمد الطيب؛ دور المجتمع المدني في المساهمة في التنمية و صنع السياسات العامة في الدول النامية؛ مجلة المفكر؛ المجلد ٦؛ العدد ٢. ٢٠١١.

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/131/6/2/137137

١٠– خشان علي؛ أثر الثورات والربيع العربي على الدساتير؛ مجلة آفاق للعلوم؛ المجلد ٦؛ العدد ٢؛ مارس ٢٠٢١.

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/146707

١١–رانجة زكية؛ الاتجاهات الحديثة في دراسة السياسات العامة في ظل التحولات الدولية؛ مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية؛ المجلد ٦؛ العدد ٣؛ ٢٠٢٢.

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/180589

١٢-ريموش سفيان ؛ المجتمع المدني ودوره في ترشيد أنظمة الحكم: حالة الدول النامية؛ الحوار المتوسطى؛ المجلد ٤؛ العدد ١؛ مارس ٢٠١٣.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/17143

١٣-زيدان جمال؛ دور المجتمع المدني في تحليل السياسات العامة في الجزائر: دراسة في آليات التقويم؛ مجلة الدراسات الحقوقية؛ المجلد ٨؛ العدد ١. ٢٠٢١.
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/137/8/1/151580

١٤-زين العابدين معو؛ الثورات العربية بين حتمية التغيير السياسي وتحديات الواقع (قراءة في أسباب قيامها ومستقبلها)؛ المجلة الجزائرية للأمن والتنمية؛ المجلد ٤؛ العدد ١. يناير ٢٠١٤.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/36046

١٥-سارة زريرف؛ دور المجتمع المدنى فى ترشيد السياسات العامة؛ مجلة الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان؛ جامعة قسنطينة ٣ صالح بوبنيدر، كلية العلوم السياسية.٢٠١٥.
https://dspace.univ-constantine3.dz/jspui/handle/123456789/2455

١٦- سالم أقاري؛ العولمة وصنع السياسات العامة في الدول النامية؛ المجلة الجزائرية للسياسة العامة؛المجلد ٤؛ العدد ١. ٢٠١٦.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/35172

١٧-عالية عبد الحميد عارف؛ دور المشاركة المجتمعية في ظل الحوكمة في صنع القرار والمساءلة دلالات من خبرات دولية؛ المجلة العربية للإدارة؛ المجلد ٣٤، العدد ١.يونيو ٢٠١٤.
https://aja.journals.ekb.eg/article_19032_9176c82cb23fb16d8eb39dec1c04d355.pdf

١٨-عبدالرحمن عبدالعال؛ " دولة الرفاه الاجتماعى بين الليبراليين الاجتماعيين واليمين الجديد وإشكالية حقوق المواطنة "؛ مجلة الديمقراطية؛ العدد ٨١؛ يناير ٢٠٢١.
http://www.siyassa.org.eg/News/17935.aspx

١٩- عبد العزيز عقاقبة و مسعود البلي؛ توزيع السلطة من منظور السياسات العامة التشاركية؛ مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية؛ المجلد ٢؛ العدد ١. ٢٠١٥.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/5793

(ISSN: 2536 - 9555)

٢٠–فتيحة طبيب ؛المجتمع المدني والحكم الراشد:مقاربة نظرية؛ مجلة الرائد فى الدراسات السياسية؛ المجلد ١؛ العدد ١. نوفمبر ٢٠١٩.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/125290
٢١–ليمام سالمة: نظريات تحليل السياسات العامة؛ موقع ملتقى الباحثين السياسيين العرب على الانترنت:
https://arabprf.com/?p=2147
٢٢– محمد أمين الميداني، المجتمع المدني: مقاربة أوروبية، الحوار المتمدن، عدد يوليو ٢٠٠٩.
٢٣–محمد علي حمود؛ تحليل السياسات العامة وصفات و مهارات المحلل السياسي الناجح؛ مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية؛ مج. ١٠، ع. ٣٧، ج. ١ (٢٠٢١).
٢٤–مرسي مشري؛ الثورات العربية والإصلاحات السياسية في الوطن العربي مابين المتطلبات الداخلية والضغوط الخارجية؛ المجلة الجزائرية للأمن والتنمية؛ المجلد ٧؛ العدد ١. يناير ٢٠١٨.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/35722
٢٥– مسعود البلي؛ فعالية السياسات الاجتماعية: دراسة من منظور الأمن الإنساني؛ المجلة الجزائرية للأمن والتنمية؛ المجلد ٣؛ العدد ١. يناير ٢٠١٣.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/35854
٢٦– _____؛ التشبيك ودوره في فاعلية السياسات العمومية: الجزائر أنموذجاً؛ مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية؛ المجلد ٦؛ العدد ٢. ٢٠١٩.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/88932
٢٧–مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية؛ التمويل الأجنبى بين القانون والشرعية؛ على الرابط التالى: https://acpss.ahram.org.eg/News/16311.aspx
٢٨–نسيب نجيب؛ الثورات العربية: دراسة في عوامل قيامها ومآلاتها؛ مجلة الحقوق والعلوم السياسية؛ المجلد ١٢؛ العدد ١. مايو ٢٠١٧.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/38265
٢٩– نش حمزة؛ الثورات العربية وإمكانية التغيير السياسي؛ مجلة المعيار؛ المجلد ٩؛ العدد ٢؛ يوليو ٢٠١٨.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/55735

٣٠-هبة الله عادل عبد الرحيم محمد كشك؛ كفاءة مؤسسات المجتمع المدني في التخطيط لمواجهة جائحة فيروس كورونا؛ مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية؛ المعهد العالى للخدمة الاجتماعية ببورسعيد؛ المجلد ٥٤، العدد ٢، إبريل.٢٠١٥.

٣١-هشام عبد السيد الصافي محمد بدر الدين؛ انعكاسات الثورات والحركات السياسية على الدساتير والقوانين المصرية؛ مجلة القانون والعلوم السياسية؛ المجلد ٥؛ العدد ١. يناير ٢٠١٩.

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/101991

٣٢-هويدا عدلى،خصخصة الخدمات المدنية ودور الجمعيات الأهلية الجديدة، الملف المصرى، عدد يونيه ٢٠١٧ . موقع:

www.ahram.org.eg/News/16308.aspx

ثانيا- المراجع باللغة الانجليزية:

A- Books:

1-Ahmad Baso (ed.), Civil Society versus Civilised Society: Archeology of the Notion of "Civil Society" in Islam Indonesia, Bandung: Pustaka Hidayah, 1999.
https://repository.inp.edu.eg/handle/123456789/5121

2- EDWIN GORDON BAIN,AN ANALYSIS OF PUBLIC POLICY: IMPLEMENTATION WITH PARTICULAR REFERENCE TO PUBLIC HEALTH POLICY, submitted in accordance with the requirements for the degree of DOCTOR LITERARIUM ET PHILOSOPHIAE UNIVERSITY OF SOUTH AFRICA, SEPTEMBER 1992.

3- Frank Fischer, Gerald J. Miller, Mara S. Sidney (eds.), Public Policy Analysis Theory, Politics, and Methods, CRC Press Taylor & Francis Group, Parkway NW, 2007.

4- Lucia Vesnic-Alujevic, Eckhard Stoermer, Jennifer-Ellen Rudkin, Fabiana Scapolo, In collaboration with Lucy Kimbel, The Future of Government 2030+: A Citizen Centric Perspective on New Government Models, the Joint Research Centre (JRC), the European Commission's science and knowledge service, Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2019. https://ec.europa.eu/jrc.

(ISSN: 2536 - 9555)

5- Mark Robinson,, From Old Public Administration to the New Public Service Implications for Public Sector Reform in Developing Countries, UNDP Global Centre for Public Service Excellence, Singapore. 2015.
6- MICHAEL MORAN, MARTIN REIN, and ROBERT E. GOODIN, The Oxford Handbook of PUBLIC POLICY, Oxford University Press Inc., New York. First published 2006.
7- Richard A. Matthew, Bryan McDonald and Kenneth R Rutherford (eds). Landmines and Human Security: International Politics and War's Hidden Legacy, Albany: State University of New York Press.2004.

B- Prodeicails:

1- Lucia Vesnic-Alujevic, Eckhard Stoermer, Jennifer-Ellen Rudkin, Fabiana Scapolo, In collaboration with Lucy Kimbel, The Future of Government 2030+: A Citizen Centric Perspective on New Government Models, the Joint Research Centre (JRC), the European Commission's science and knowledge service, Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2019. https://ec.europa.eu/jrc.
2- International IDEA resources on Constitution Building, A *Practical Guide to Constitution Building:* Decentralized Forms of Government, International Institute for Democracy and Electoral Assistance (International IDEA), Stockholm, 2011. Website: www.idea.int.
3- Richard C. Kearney and Steven W. Hays, Reinventing Government, The New Public Management and Civil Service Systems in International Perspective The Danger of Throwing the Baby Out with the Bathwater, Review of Public Personnel Administration· October 1998.